الجمهورية العربية المتحدة

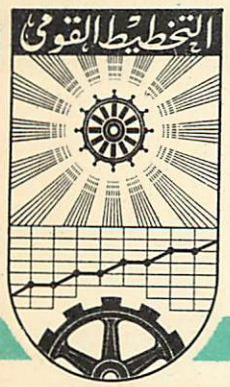

معهد التخطيط القومى

مذكرة رقم ٥٨٠

اقتصاديات الاشتراكية

دكتور

خليل حسن خليل

الجزء الاول

يونية ١٩٦٥

أقتصاديات الاشتراكيـــة

مقدمـــه

يعتبر موضوع هذه الدراسة " اقتصاديات الاشتراكية " موضوعا واسعا اتســـاع علم الاقتصاد السياسى نفسه ، ذلك ان دراسة شاملة له تتطلب ان نحيط باقتصاديـــات الرأسماليه ، ثم بالتحليل الاشتراكى لهذه الاقتصاديات وهذا يشمل دراسة تاريخية للنظـم الاقتصادية وتطورها الى اشتراكية . ويتطلب كذلك ان نلم بخصائص النظام الاشتراكى وطرائق الانتاج فيه ، ومايثيره الانتاج فى هذا النظام من علاقات اقتصادية واجتماعيه وأن نلم كذلـك بنظرية التوزيع فى ظل الاشتراكية .

ومن الطبيعى أن نبحث جوهر المشكلة الاقتصادية ، وكيف يتم اشباع الحاجات المتعـددة بموارد محدودة ، ومقارنة الطريقة التى تحل بها المشكلة فى النظامين الرأسمالى والاشتراكى . وهذا الموضوع يجرنا للتحليل الاشتراكى لاقتصاديات السوق ، وقوى العرض والطلب الطليقه ، ومن ثم يجرنا للتعرض لنظرية الثمن فى النظام الاشتراكى وبيان الفرق بينها وبين نظرية الثمـن فى النظام الرأسمالى وترتبط بنظرية الثمن نظرية الحساب الاقتصادى ، وكيف يتم ذلك الحساب فى كل من النظامين .

ولقد دار جدل طويل حول نظرية الحساب فى النظام الاشتراكي بين كتاب المدرستين الرأسماليه والاشتراكية ، وبعبارة اخرى بين انصار نظام الثمن الحر وبين انصار نظام التخطيط ، فماهى الحقيقة فى هذا الجدل ؟ . وارتبط هذا الجدل بنظرية التوازن الثابت والديناميكـى وبنظرية الوضع الاقصى للرفاهية التى تنجم عن نظام الثمن الحر الذى يتحدد طبقا لرغبـات المستهلكين وسيادتهم ، فماهومدى قوة هذه الافكار ؟ وكيف ينظر الفكر الاشتراكى اليهـا ثم هل تنطبق فى الاقتصاديات الاشتراكية ؟

لقد بدأ مثل هذا الجدل منذ العشرينيات بعد أن قامت الاشتراكيه فى الاتحـاد السوفيتى . وقد يكون التخطيط السوفيتى فى تجربته الطويلة قد ارسى قواعد وقوانين تحكـم الانتاج والتوزيع ، وتجد حلا مختلفا للمشكله الاقتصادية . ومن ثم قرر البعض ان الجدل الـذى أثاره "منيزس" حول الاقتصاد

وهو ان عدم وجود سوق للسلع الاستهلاكية والانتاجية جميعا فى الاقتصاديات الاشتراكية تتحدد فيه الاثمان طبقا لقوى العرض والطلب ، وتكون مرشدا للحساب الاقتصادى ، يجعل النظام الاشتراكى يتخبط فى الظلام ، ولايستطيع ان يجد وسيلة دقيقة للحساب الاقتصادى الذى تتوزع الموارد طبقا له توزيعا " أمثل " اوكفئا ، نقول ان البعض قرر أن هذا الجدل اصبح لامحل له بعد نجاح الخطط الخمسيه السوفيتية . ولكن الواقع أن الجدل لازالت له قيمة ، حيث ثار الجدل من جديد فى المناقشات الدائرة الآن فى الاقتصاديات الاشتراكيه حول الحافز الفردى ، وضرورة وجود سوق لبعض السلع الاستهلاكيه وبعض بنود معينة من السلع الانتاجية ، وضرورة تخفيف وطأة التخطيط المركزى ، وايجاد قدر اكبر من اللامركزية ، حتى يتاح قدر اكبر من الحرية لمديرى المشروعات لانتاج السلع اللازمه للسوق ، وربط انتاجهم بنظام اكبر من الحوافز الفردية ، وذلك لكى يقضى على المخزون من السلع ولكى ترفع الكفاية الانتاجيه للمشروعات فرادى ، وللاقتصاد القومى ككل .

وترتبط بنظرية الاثمان نظرية القيمة ، والمعروف ان الفكر الاشتراكى يركز تحليله النظرى على نظرية العمل فى القيمة التى ارست قواعدها المدرسة الراسماليه الكلاسيكية (آدم سميث وريكارد) ، ثم استعارها منهم كارل ماركس ليبنى عليها نظريته فى الاستغلال ونظريته فى الاثمان . وعلى ذلك فتعتبر نظرية العمل فى القيمة ذات اهمية خاصه فى هذه الدراسة ، وذلك لنقف على مدى اقتراب التطبيقات الاشتراكيه المختلفه منها فى سياسة الاثمان ، ومدى ابتعادهم عنها ، ثم ماهى الضرورات الاقتصادية والاجتماعية التى تطلبت هذا الابتعاد او ذلك الاقتراب .

وهناك كذلك نظرية الاجور التى تعتبر عصب نظرية التوزيع فى النظام الاشتراكى . ماهو نظام الاجور فى الاقتصاد الاشتراكى ؟

ولاريب ان مشكلة الاجور تثير مسائل كثيرة منها : هل هناك مساواة فى الاجور ؟ .. أم هل هناك فوارق ، وماهو مدى تلك الفوارق ؟ كيف تحدد الاجور ، هل تحدد بمبلغ نقدى مطلق . او انه الاجر يحسب طبقا للنتائج التى حققها العامل ، اى طبقا للأجر بالقطعه ، ام أن التظامين قائمان ؟ ماهى علاقه الأجور بالحوافز على زيادة الانتاجية ، سواء كانت كمية او نوعية ؟ ماهى علاقة

حجم الاجور بحجم السلع الاستهلاكيه ؟ ذلك أنه من المعروف ان الاجور فى الاقتصاد الاشتراكى تمثل الجزء الاكبر من القوة الشرائيه ومن الطلب .

والحديث عن الاجور يذكرنا بالنفقات ، فكيف تحدد البنود الأخرى للنفقات من رأسمال ثابت او منقول ، وكذلك الادوات او المعدات او الارض او المواد الأولية .

وهناك ايضا نظرية الاستثمار .. وماهو المعيار الذى يستخدم لعمل نظام أولوية بين الانواع المختلفة للاستثمار ، هل يكون التفضيل للصناعات المخفيفة مثلا أم للصناعات الثقيلة وما مدى ارتباط هذا المعيار بمرحلة التنمية الاقتصادية التى يختارها الاقتصاد الاشتراكى . ولاريب أن هذه المسائل جميعا تتصل بطريق او آخر بنظرية التخطيط ، ولماكان التخطيط مادة مستقلة يعطى للمدارسين فى هذا المعهد ، لذلك سوف لاندلف الى التخطيط وسوف نكتفى بالموضوعات الاقتصادية الاخرى التى تكون فى الواقع اساسا هاما للتخطيط .

ونظرية الاجور التى اسلفناها ولوأنها تكون عصب نظرية التوزيع ألا ان هناك بندا هاما من النظرية هو الربح او الفائض الذى يعود على المشروعات ويحول لميزانيه العامه ، ويستخدم الى جانب الضرائب المختلفه فى تطوير الاقتصاد القومى وتنميته وكذلك فى الانفاق على مايطلق عليه الاستهلاك الاجتماعى ، وهو الخدمات المختلفه من تعليم وصحة وثقافة وترفيه واسكان الى غير ذلك . فماهى ابعاد الربح فى النظام الاشتراكى وماهى الفروق بينه وبين الربح الفردى فى المشروعات الرأسمالية ؟

ويذكرنا الربح بنظرية الفائض الاقتصادى ، وهى فكرة واسعة ذات ابعاد متشعبه وبصفة خاصه اذ مانظرناليها على مستوى الاقتصاد القومى كله ، وهى الاخرى جديرة بأن تتناولها دراسة اقتصاديات الاشتراكية .

واذا تركنا الانتاج وعلاقاته ، والتوزيع وابعاده ، ودخلنا فى مجالات اخرى كالمجال المالى مثلا لوجدنا موضوعات شتى جديرة بالدراسة

ماهوشأن النقود فى النظام الاشتراكى ، ماهى مهمة الجهاز المصرفى ، وكيف ينظم ، هل يقوم الجهاز المصرفى بنفس الوظائف التى يقوم بها فى النظام الراسمالى ، واذا كانت هناك

فروق ، فماهى ، ومامداها وماا ثرها فى الاقتصاد القومى ؟ ماهونظام الائتمان فى هـــــذه الاقتصاديات ، ومادور سعرالفائده واختلافه عن النظام الراسمالى ؟ ماهونظام الضرائـــب ؟ وماهى انواعها المختلفة ، وماهى صلتها بنظرية التوزيع وماصلتها بالاثمان ، بل وبنفقات الانتاج ؟

وهناك مجالات اخرى ، هى التجارة الدا خليه ما هى ا لعلاقه بين مشروعات البيـــع : الجمله والتجزئة وبين بعضها ، وبينها وبين المشروعات الانتاجية ، كيف تنظم هذه التجـــارة ماهى الصعاب التى تجابهها وكيف يتغلب عليها ؟

ماهى الأسس التى تقوم عليها التجارة الدولية وكيف يطبق مبدأ تقسيم العمل الدولى فـى هذه الاقتصاديات فيما بينها وبين بعضها ، ثم فيما بينها وبين الدول الرأسماليه او الناميـة . كيف تتوضع خطة التجارة الخارجية ، وماهى الاجهزة التى تضطلع بوضعها وتنفيذها .. وكيـــف تنظم هذه الاجهزه ، وكيف تؤسس العلاقة بينها وبين بعضها ، ثم بينها وبين المشروعـــات المنتجه ، وكذلك كيف تقوم بدورها فى الاسواق الخارجية ؟

ولماكانت الملكيه الخاصة لوسائل الانتاج تجعل صاحب المشروع فردا او شركه ، يقـــوم بالرقابة المباشرة على مشروعه بنفسه ، او بواسطة مجلس الادارة الذى يتكون غالبا منه او مـــن مندوبيه ومن شركائه ، فقد يكون وجود نظام شامل للرقابة غيرذى اهمية كبيرة فى الاقتصـــاد الرأسمالى ، او يأخذ طابعا مختلفا عنه فى النظام الاشتراكى . ذلك انه فى هذا النظام الأخـير تمتلك الدوله او الشعب وسائل الانتاج ، ولهذا فهو يحتاج الى نظام كفء وشامل للرقابة على المشروعات والمنظمات العامه ، سواء كانت الرقابة اقتصادية او ماليه او قانونيه او كانت رقابـــة اقتصادية متعلقه بالاداء الاقتصادى للمشروعات.. فكيف تنظم الرقابه فى الاقتصاديات الاشتراكية وماهى الاجهزه التى تضطلع بها ، وكيف تقوم بعملها ؟

ان هناك موضوعات كثيرة تمتد على علم الاقتصاد كله فى جوانبه النظرية والتطبيقيـــة ، وتغطى فروعه المختلفه ، فاذا اخذنا مثلا نقابات العمال ، وهى تعتبر احد الموضوعات الرئيسيـــة التى تكون مايطلق عليه احيانا " بالاقتصاد الاجتماعى " لوجدنا ان النقابات العمالية فى المجتمع الاشتراكى تقوم بوظائف تغاير تلك التى تؤديها النقابات فى المجتمع الرأسمالى ، حيث اصبحت

وسائل الانتاج مملوكة للشعب ، ومنهم العمال ، فى النظام الاول ، فانعدم الصراع أو النزاع الذى يتمثل فى وجود طبقتين فى النظام الثانى : راسماليين وعمال ، حيث يلجأ الأخيرون الى نقاباتهم للدفاع عن مصالحهم ازاء اصحاب راس المال ، الأمر الذى ينتفى فى الاقتصاد الاشتراكى ، ومن ثم تتحور مهمة النقابات الى وظائف أخرى تتسق مع العلاقات الاجتماعية الجديدة .

يتضح مما تقدم ان الموضوعات الرئيسية التى يجب ان تغطيها هذه الدراسة كثيرة ومتشبعة لايسمح الوقت وعدد المحاضرات المخصص لها ببحثها ودراستها جميعا .. وقد يمكن تصور استحاله ذلك اذا ماقارنا وقت هذه الدراسه بالوقت المخصص لدراسة الاقتصاد فى كلية الاقتصاد مثلا خلال اربع سنوات ، ثم مايمكن أن يدرس بعد ذلك فى الدراسات العليا ...

ولسنا نطالب بتخصيص وقت لدراسة اقتصاديات الاشتراكية يماثل ذلك الوقت المخصص للدراسات الاقتصاديه فى الكليات المتخصصه ، ولكننا نطالب على الأقل بوقت كاف تبحث فيه هذه الموضوعات ، حتى نتعرف على الادب الاشتراكى النظرى والتطبيقى ، ونتعمق فيه بعض التعمق الذى يقوم فى الدراسات النظرية الرأسمالية . أن اهمية هذه الفكرة اصبحت واضحة اشد الوضوح بعد ان أخذنا بالاشتراكية وبعد أن مضينا فى التخطيط مضيا بعيدا . فليس من المقبول أن تتملك الدولة أو الشعب الجزء الاكبر من وسائل الانتاج ، وأن تقوم خطة خمسية أولى توشك أن تتلوها خطة خمسية ثانية ، وأن يسير التطبيق الاشتراكى بخطوات ثابته وطيدة ، ويظل الفكر العربى الاشتراكى فقيرا فى هذا المجال ، وهو دراسة " اقتصاديات الاشتراكية "

أننى اود ان ابادر الى القول بأن بعض الموضوعات الاقتصادية ، وبعض القوانين الاقتصادية المعروفة قد تكون اسسها مقبولة لدى المفكرين الرأسمالى والاشتراكى ، ولكن هناك قوانين وعلاقات ينفرد بها النظام الاشتراكى ، بل ان اكثر القوانين المشتركه بين النظامين تصادف تطبيقا مختلفا عندما توضع فى نظام اجتماعى واقتصادى تختلف علاقاته وقيمه عن النظام الآخر ...

ان المسألة ليست مسألة نظرية او ايديولوجية بقدر ماهى مسألة عملية تتطلب اجابات متعلقه بالسياسة الاقتصادية تحتاج اليها المشروعات العامه والاقتصاد القومى ككل . ولايستطيع

أنسان أن يدافع دفاعا منطقيا عن الرأى القائل ، بأن التحليل الرأسمالى او الدراسات الموجودة فى الفكرالاقتصادى الرأسمالى والتى اسست اصلا على الملكيه الفرديه للمشروعات والتى تصدر فيها آلاف القرارات الاقتصاديه او ملايينها من المنظمين الخاصين دون رابطه ، يمكن أن تصلح كحلول او علاجات تقود اقتصادا اشتراكيا مخططا تتملك فيه الدوله او الشعب وسائل الانتاج أو معظمها

ولامراء فى أن الجهود التى يبذلها معهد التخطيط وبعض الكليات المتخصصه فى هذا السبيل تعتبر جهودا طيبه ، الا أننا نرجو مزيدا من الجهود فى هذا الميدان الذى يسد ثغرة علمية واسعه سواء كان ذلك من الناحية النظرية او التطبيقية .

وعلى ضوء ماسبق ، وطبقا للوقت المخصص لهذه الدراسه سوف نعرض هنا لبعض الموضوعات التى نرجو ان تسكب ضوءا على هذا المجال الهام ، ونرجوان تثيرقرائح الاقتصاديين ، وتجذب اقلامهم ، فليس من المقبول ان يتقدم التطبيق الاشتراكى عندنا ، دون ان يجد كتابات اقتصادية اشتراكيه غزيره تقوده وتوجهه ، وتسهم فى كفايته .

الفصل الأول

التجربة الاشتراكية فى مصر
والأصول الاشتراكية العامة

*

سوف نبحث فى هذا الفصل الموضوعين التاليين :

١- الاصول الأشتراكية العامة ٢- مكان التجربة المصرية الاشتراكية من هذه الأصول

أولا : الأصول الاشتراكية العامة

يمكن القول بأن النظام الاشتراكى يقوم فى مجتمع من المجتمعات اذا ما توافرت له الخصائص التالية :

١- الملكية العامة لوسائل الانتاج :

تمتلك وسائل الانتاج ، وهى المشروعات الصناعية والمزارع ومشروعات الخدمات والمرافق العامة بواسطة الدولة أو الشعب ، ملكية عامة أو جماعية ، أو بواسطة الجمعيات التعاونية ملكية تعاونية ، فالملكية الخاصة لأموال الانتاج محرمة فى ذلك النظام ، أما أموال الاستهلاك والنقود فهى مباحة يجوز للافراد ان يمتلكوا منها ما شاءوا .

وهذا الوضع يخالف بطبيعة الحال النظام الرأسمالى حيث تمتلك وسائل الانتاج ملكية فردية أو خاصة . ولا ينال من هذه القاعدة ، وهى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج فى النظام الرأسمالى ، أن الدولة أو الهيئات العامة تمتلك بعض المشروعات العامة ، كمشروعات الخدمات أو المرافق العامة ، فطالما كان الثقل فى النشاط الاقتصادى للمشروعات الخاصة فأن السمة الرأسمالية تظل عالقة بالنظام الاقتصادى . ولا ينال كذلك منها أن المشرع يضع بعض القيود على استعمال المالك لملكيته الخاصة وذلك للمصلحة العامة .

٢- التخطيط الاقتصادى :

أن الانتاج فى الاقتصاد الاشتراكى لا يعتمد على قوى السوق المرسلة ، وعلى تيارات العرض والطلب التى توجه الانتاج فى النظام الرأسمالى ، بل يقوم على خطة اقتصادية شاملة

تضع أهدافا للاقتصاد القومى ، سواء أكانت هذه الأهداف هى تحقيق معدل معين من النمو الاقتصادى ، أم توفير قدر معين من السلع الاستهلاكية والخدمات للشعب، ثم توزع الموارد المتاحة على فروع الانتاج المختلفة لتحقيق حاجات الشعب الانتاجية والاستهلاكية والموازنة بين موارده وحاجاته .

والمفروض أن تكون الخطة الاقتصادية شاملة للاقتصاد القومى بأسره تربط بين القطاعات المختلفة ، بل بين المشروعات المختلفة داخل القطاعات ، وذلك حتى تستطيع الخطة أن تحقق أكبر قدر من الكفاءة الانتاجية ، وتتجنب الضياع فى الموارد الاقتصادية .

والخطة الاقتصادية على هذا النحو تجنب الاقتصاد الاشتراكى مشكلتين خطيرتين من أخطر المشكلات التى تنتاب الاقتصاد الرأسمالى بين حين وآخر ، ألا وهما مشكلة الضياع والكساد الذى يصيب الموارد المادية ، وكذلك مشكلة البطالة التى تخيم على جموع العمال .

والمعروف أن هاتين المشكلتين ترجعان الى ما يصيب الاقتصاد الرأسمالى بين وقت وآخر من أزمات دورية ترجع الى طبيعة الانتاج فى هذا النظام . فالنظام الرأسمالى يقوم الانتاج فيه على آلاف القرارات (أو ملايينها) التى يتخذها المنتجون دون رابطة او خطة تربط بينها وتلائم بين الانتاج والطلب عليه . ولما كانت الفلسفة السائدة فى النظام الرأسمالى هى الحصول على أكبر قدر من الربح لمالك المشروع ، ولما كانت العملية الانتاجية أصبحت آلية فى الوقت الحاضر ، أى تستخدم فيها الالآت على نطاق كبير ، لذلك كان التسابق نحو الافراط فى الانتاج هو الطابع الغالب فى الاقتصاد الرأسمالى . وعلى ذلك تجد النظام ينزلق نحو انتاج وفير فيزداد العرض على الطلب وتتكدس المنتجات دون تصريف ، يضطر أصحاب المشروعات الى تقليل الانتاج بقفل المصانع ، أو التقليل منها ، ومن ثم تتعطل الالات ورؤوس الاموال ، ويتعطل العمال وتسود البطالة بينهم .

وقد لوحظت هذه الظاهرة ، ظاهرة الأزمات الدورية فى الاقتصاد الرأسمالى منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر حتى الآن ، وبلغت ذروتها فى الأزمة الأقتصادية التى سادت العالم فى الثلاثينات ، والتى توقع كثير من الاقتصاديين خلالها انهيارا تاما للنظام الرأسمالى

ولا زالت الانظمة الرأسمالية المختلفة تتعرض لهذه الهزات الدورية ، حتى بعد أن أزدهر الفكر الكينزى ، وقدم نوعا من العلاجات الجزئية التى تمكنت الى جانب الانفاقات الحربية من أن تجنب النظام هزات عنيفة كالتى انتابته فى الثلاثينات ، وأن لم تستطع أن تجنبه دورات الانخفاض والبطالة التى تظهر فيه بين الفينة والفينة .

وقد يكون من المفيد أن نشير هنا الى نقطة هامة هى مهمة الثمن فى النظام الاشتراكى فقد لاحظنا أن الخطة الاقتصادية هى التى تقوم بمهمة الموازنة بين الانتاج والاستهلاك ، تلك المهمة التى يقوم بها الثمن فى النظام الرأسمالى . على أن الثمن فى الاقتصاد الاشتراكى أداة فى يد المخططين لتحقيق أهداف الخطة الاقتصادية والاجتماعية ، فالمخطط هو الذى يتحكم فى الاثمان ، وليست هذه الاخيرة هى التى تتحكم فيه ، وعلى ذلك فالمخطط قد يخفض من ثمن سلعة معينة لازمة لاستهلاك الجماهير الشعبية العاملة كاللبن مثلا ، الذى يسهم فى تقوية مستواهم الصحى ، والذى ينعكس بدوره على أنتاجيتهم فيزيد منها . كذلك قد يخفض المخطط من ثمن المادة الاولية اللازمة لانتاج سلعة استراتيجية كصناعة الحديد والصلب مثلا لما تؤديه هذه الصناعة من دور كبير فى بناء القاعدة الانتاجية للاقتصاد القومى بأسره . كذلك قد يرفع من سعر سلعة ترفية حتى يثبط استهلاكها ومن ثم انتاجها ، الى غير ذلك .

٣— التوزيع للناتج القومى :

تعتبر ملكية رأس المال والارض وغيرهما من وسائل الانتاج السبب الرئيسى لسوء توزيع الدخول فى المجتمعات الرأسمالية ، فالنظام الرأسمالى ينقسم الى قلة تملك كل وسائل الانتاج وكثرة لا تملك الا العمل ، ولما كانت ملكية وسائل الانتاج تعطى للرأسماليين قوة أقتصادية ممتازة ، فأن النصيب الاكبر من الناتج يعود عليهم فى شكل أرباح ، ومن هنا كانت الهوة كبيرة بين دخل رأس المال والارض وبين دخل العمل ، هذا بالاضافة الى أن أحتكار القلة لملكية الاصول المدرة للدخل يخلق وضعا غير عادل ، اذ يحرم الكثرة الكثيرة من أبناء المجتمع من حق أساسى من حقوقها ، ألا وهى الاشتراك بنصيب عادل فى مصادر الثروة فى المجتمع .

والتوزيع فى النظام الاشتراكى لا يؤسس على ملكية رأس المال أو عدم ملكيته ولكنه يتخذ

من العمل الانساني قاعدة عادلة له ، بعد أن أصبحت ملكية وسائل الانتاج للمجتمع بأسره فيتم التوزيع فى هذا النظام طبقا للمبدأ الاشتراكى القائل " من كل حسب قدرته ولكل حسب عمله " ومن الواضح أننا هنا لسنا بصدد مساواة تامة فى الدخول ، فلا زالت هناك فوارق بين دخل الافراد ، ولكن الفارق هنا أساسه نوع العمل وكميته . ذلك أن النظام الاشتراكى يبقى على الحوافز بين الافراد ، وذلك حتى يرفع من كفايتهم الانتاجية ومن كفاية الاقتصاد ككل ، فهو يجزى العمل الماهر بأكثر مما يجزى العمل غير الماهر ، ذلك أن العمل الماهر ذو قيمة اجتماعية أكبر من العمل العادى ، وهو يكافئ كذلك الأداء الأكبر من الناحية الكمية أذا ما تساوت المهارات .

ويراعى النظام الاشتراكى بطبيعة الحال الأعباء الأجتماعية فى تحديده للأجور . ويتصل بعدالة التوزيع للدخل القومى مسألة أخرى تتعلق بأشباع الحاجات ، ففى النظام الرأسمالى تعتبر الأثمان هى الفيصل فى أشباع الحاجات . فالقادرون على الدفع هم الذين يستطيعون أشباع حاجاتهم كاملة ويحرم منها العاجزون عن الدفع . ويترتب على ذلك أن موارد الاقتصاد تتجه الى أنتاج الحاجات الكمالية أو الترفية التى يستطيع أن يدفع ثمنها الاغنياء . وأرتفاع ثمن هذه المواد على حساب السلع الضرورية اللازمة للجماهير الشعبية .

والنظام الاشتراكى بتخطيطه للانتاج وحصره لموارد المجتمع ولحاجاته أنما يوزع الموارد طبقا لحاجات الناس ، ويرتب هذه الحاجات حسب أهميتها ويوجه موارده لاشباعها ، دون أعتبار للربح الخاص ، فالربح الجماعى هو المقياس لدى المخططين .

٤ـ القوة الاقتصادية والسياسية :

يجب أن تكون القوة الاقتصادية والسياسية للجماهير الشعبية العاملة التى تعتبر الاغلبية الكبرى فى المجتمع ، والتى تعتبر بطبيعتها ممثلة لفكرة ملكية الشعب لوسائل الانتاج . فالخصيصة الاساسية فى النظام الاشتراكى هى أن يسيطر الشعب ويتملك وسائل الانتاج ، أو الجزء الأكبر والأهم منها على الأقل ، ولن يتسنى ذلك الا أذا سيطرت الجماهير العاملة من عمال وفلاحين ومثقفين ثوريين على توجيه الحياة الاقتصادية والسياسية ، لتدعيم النظام الاشتراكى . وبذلك يحدث أتساق بين القوى الانتاجية ، حيث لم يعد هناك تناقض بين ملكية رأس المال وملكية العمل

كما هو الشأن فى النظام الرأسمالى الذى أدى تطوره الى أحتكارات كبرى تتملك فيه القلة الرأسمالية وسائل الانتاج ، وتحرم الكثرة العاملة من هذه الملكية حيث لا تملك سوى العمل . نقول يحدث أتساق بين القوى الانتاجية والسيطرة السياسية التى تبقى الشعب مالكا ومسيطرا على وسائل الانتاج ، والتى تمنع نشوء الرأسمالية من جديد ، اذا ما تركت القوى البروجوازية تتسلل الى السلطة الاقتصادية والسياسية .

وهذه الحقيقة جوهرية فى النظام الاشتراكى ، والحق أنها هى التى تميزه عن ألوان أخرى من الأنظمة قد تتدخل فيها الدولة ، وقد تختلط فى أذهان البعض بالنظام الاشتراكى ومن ذلك مثلا ، النظام الذى أطلق عليه البعض نظام " رأسمالية الدولة " ويضربون مثلا لذلك النظام الذى أدخله لينين عقب نجاح الثورة السوفيتية فى أكتوبر ١٩١٧ . حيث كان يرى عدم تطبيق الاشتراكية مباشرة بل كان يرى التحضير لها . والملامح الأساسية لهذا النظام هى مصادرة الملكيات الزراعية الكبرى وتوزيع الاراضى على الفلاحين . وتأميم القطاعات الاقتصادية الهامة كالبنوك ، واحتكار التجارة الخارجية ، وقد فرضت فى هذه الفترة رقابة العمال على الانتاج وعلى بيع وشراء المنتجات والمواد الأولية ، وبعبارة أخرى تركت الملكية الخاصة مؤقتا لأصحاب المشروعات ، وأممت الادارة ، فأصبحت الدولة تراقب الانتاج والتوزيع .

كذلك يفترق النظام الاشتراكى عن النظام الفاشى الذى ساد بعض بلاد أوروبا قبل الحرب العالمية الثانية ، مثل ايطاليا وألمانيا . والفلسفة الفاشية تعتمد اساسا على افكار هيجل ونيتشا ، وهما من الفلاسفة الألمان . وأول هذين الفيلسوفين يرى أن الدولة هى مظهر الفكرة الالهية وأنها حقيقة أجتماعية واقعة ، وأن الفرد عضو بسيط من كائن كبير هو الدولة ، وغاية التنظيم الاجتماعى هو عظمة الدولة وسلامتها ، وما الفرد الا وسيلة للوصول الى هذا الهدف . ويعتقد " نيتشا " أن هناك قلة مختارة ، تعتبر هى الصفوة الممتازة التى يجب أن يكون الحكم والسياسة بيدها ، بل أن من بين هذه القلة يوجد فرد عظيم هو " الزعيم " الذى يجب أن تتجسد فيه فكرة الدولة ، والتى يجب أن تدين له الجموع الشعبية بالولاء والطاعة العمياء .

ومن الناحية الاقتصادية نجد أن الفاشية تقر نظام الملكية الفردية ، وتعترف بدافع الربح الفردى ، على أن ذلك كله يخضع لارادة الزعيم ، فالدولة فى ألمانيا النازية مثلا ، تدخلت فى

الحياة الاقتصادية من جميع وجوهها ، على أن سيطرتها على الاقتصاد لم تصل الى حد القضاء على الملكية الخاصة أو الفردية . وقضت الفاشية على الحركة العمالية والنقابية بالمعنى المعروف وكونت نقابات مشتركة من العمال وأرباب الاعمال . وبذلك يمكن القول بأن الفاشية عبارة عن رأسمالية تتحكم الدولة أو " الزعيم " فى توجيهها . ولا يجدى كثيرا ما أطلقه أنصارها عليها فى ألمانيا النازية من أنها " اشتراكية وطنية " .

وأخيرا يجب أن نشير الى ألوان أخرى من السياسات التى أطلق عليها سياسات "اشتراكية" وهى تلك السياسات التى تتبناها أحزاب غرب أوروبا " الاشتراكية " والذين يسمون انفسهم " بالاشتراكيين الديمقراطيين " أو الديمقراطيين الاجتماعيين . وخلاصة أفكار هذه الاحزاب هو القيام بتأميم بعض المرافق ، على أن تستخدم الضريبة التصاعدية لتقريب الفوارق بين الطبقات وتحديد حد أدنى للأجور والقيام ببعض الاصلاحات الاجتماعية ، مما جعل البعض يطلق عليها الحركات " الاصلاحية " فهى أحزاب لا تستهدف القيام بثورات أشتراكية حقيقية . والواقع أن كثيرا من هذه الأحزاب بدأ حياته بأفكاره وبرامج أشتراكية علمية أصيله ، لكن الأمور تطورت بحيث تسلل بعض البورجوازيين الى قيادة تلك الاحزاب ، ومن ثم أصاب برامجها نوع من التمييع للفكرة الاشتراكية .

ثانيا : مكان التجربة الاشتراكية المصرية من هذه الأصول

يمكن تلخيص المصادر الفكرية للتجربة الاشتراكية " المصرية " فى المصادر التالية :

١- خطب الرئيس جمال عبد الناصر

٢- الميثاق الوطنى .

٣- الافكار التى تنبثق من التطبيق الفعلى للاشتراكية فى مصر

٤- الفكر الاشتراكى العالمى

٥- ما يمكن أن تثيره التنظيمات السياسية الشعبية من تطوير للاشتراكية فى مصر

والواقع أن التجربة الاشتراكية المصرية لا يمكن أن تعزل نفسها عن الفكر الاشتراكى العالمى وعن التجارب الاشتراكية فى الشرق والغرب ، ذلك أن مصر جزء من العالم وقد أسهمت فى حضارة العالم ، حينما كان المشعل الفرعونى للحضارة من أول المشاعل التى سكبت ضوءها أمام البشرية وهى كذلك تنهل من الحضارة العالمية المعاصرة وتسهم فى مجراها وتشكل مستقبلها وعلى ذلك كان الوصف الرائع الذى وصف به الميثاق الوطنى أولئك الذين يريدون أن يصدوا التجارب الاشتراكية العالمية عن تعصب ، بأن ذلك " يعتبر مراهقة فكرية " ، وصفا واعيا بالفكرة الاشتراكية . كذلك فأن نقل صورة بالكربون للتجارب الاخرى ، أو ترديدها كالببغاوات لا يقل " مراهقة فكرية عن الفريق الاول .

وخلاصة القول أن التجربة الاشتراكية المصرية تدرس الفكر الاشتراكى العالمى وتطوره دراسة واعية ، وتحلل التجارب الاشتراكية التطبيقية تحليلا مستنيرا ، ثم تفيد من هذا الفكر ومن تلك التجارب بحيث تدع للتجربة المصرية ولظروف الاقتصاد المصرى أن تفرض وجودها على تلك الافكار والتجارب ، فهى تصهرها فى بوتقة مصرية عربية . والواقع أن هذا المبدأ الذى نقرره أنما يتمشى مع المصادر الفكرية الخمسة للاشتراكية العربية التى سبق الاشارة اليها .

وعلى ضوء هذه الفكرة نستطيع أن نحلل تجربتنا الاشتراكية لنرى ما هى صور اللقاء بينها وبين الأصول الاشتراكية العامة التى سبق عرضها ، وما هى نقط التميز التى تتميز بها تجربتنا عن التجارب الاشتراكية الأخرى .

أ - نقط اللقـــاء

١- الملكية العامة لوسائل الانتاج :

لا ريب أن التجربة الاشتراكية فى مصر تتسق مع هذا المبدأ الأساسى من مبادئ الاشتراكية وقد سماها الميثاق الوطنى سيطرة الشعب على وسائل الانتاج . وتطلق بعض التجارب الاشتراكية على هذا المبدأ ملكية الدولة لوسائل الانتاج . والواقع أنه لا يوجد فارق جوهرى بين الدولة والشعب ، اذ المعروف أن الدولة تقوم على عناصر ثلاث : شعب، وأرض ، وحكومة ، ولو أن كلمة شعب قد تكون أكثر ملاءمة من كلمة الدولة لاسباب عدة منها :

ب - أن كلمة شعب توحى بالادارة الديمقراطية بواسطة العمال (وهم ممثلوا الشعب) للمصانع والمشروعات المملوكة له ، كما هو الحال فى التجربة الاشتراكية المصرية والتجربة الجزائرية وبعض الاشتراكيات الاخرى .

جـ - أن هذه الكلمة " شعب " تؤكد الخصيصة الرابعة للاشتراكية التى سبق لنا الاشارة اليها ، وهى أن تكون القوة الاقتصادية والسياسية للمجموعات الشعبية العاملة من العمال والفلاحين والجنود والمثقفين الثوريين .

وقد استخدم الميثاق كلمة "سيطرة" لكى تشمل الملكية وغيرها من وسائل توجيه الاقتصاد القومى لتحقيق الأهداف السياسية والأقتصادية والأجتماعية التى تتطلبها عملية الأنتقال من النظام الرأسمالى الى النظام الأشتراكى .

ومن الواضح أن الميثاق قصد " بالسيطرة " ترك بعض القطاعات لتملك ملكية فردية أو خاصة كما هو الحال فى قطاع الزراعة ، وقد حدد الميثاق نسبا معينة للملكية الجماعية أو العامة ، والملكية التعاونية والملكية الخاصة . على أن ذلك لا ينال من المبدأ العام السابق ، فقطاع الصناعة تبلغ فيه ملكية الشعب العامة أكثر من ٨٠٪ وقطاع التجارة الخارجية كذلك ، وقطاع المال والمصارف تبلغ فيه الملكية العامة ١٠٠ ٪ ، وكذلك صناعة التعدين ، ولم تبق الملكية الخاصة بشكل واضح الا فى الزراعة نظرا لظروف تاريخية وانتاجية ، سوف نتحدث عنها عند الكلام عن نقط التميز التى تتميز بها التجربة الاشتراكية المصرية عن التجارب الاخرى .

والواقع أن الميثاق لم يحدد هذه النسب فيما يتعلق بالملكية الخاصة والعامة ، لتكون نسبا ابدية . فصياغة الميثاق لا توحى بهذا المعنى ، ذلك أنه يتحفظ كثيرا حين يريد وضع هذه النسب ، فهو يستخدم مثلا الصيغة التالية :

" اذا جاز أن نحدد نسبا بين الملكية العامة والملكية الخاصة ...." كذلك فأن الميثاق ترك للتنظيمات السياسية الشعبية أن تقترح ما تشاء فى عملية التطبيق الاشتراكى التى يجتازها الاقتصاد المصرى فى طريقه نحو الاشتراكية.

ولسنا فى الواقع نبتدع مثل هذا التفسير للميثاق . فلقد قلنا أن خطب الرئيس تعتبر مصدرا هاما من المصادر الفكرية لتجربتنا الاشتراكية ، وبقراءة بعض تلك الخطب نجد المبدأ العميق الواعى بمفهوم الاشتراكية الآتى : أن البعض يسألنى أين تقف فى عملية تطبيق الاشتراكية ، والأجابة بسيطة ، هى أن الاشتراكية لا نهاية لها ..... "

٢ـ التخطيط الاقتصادى :

يعتبر التخطيط الاقتصادى أساسا هاما من الأسس العلمية فى التجربة الاشتراكية المصرية فالتخطيط العلمى الشامل لموارد الاقتصاد المصرى القائمة والممكنة ، وتوجيهها نحو الاهداف الاقتصادية والاجتماعية لبناء الاشتراكية يعتبر أساسا هاما من أسس التجربة الاشتراكيه العربية، وعنصرا أساسيا للكفاية التى تقوم عليها ، وسببا رئيسيا لتفوق النظام الاشتراكى على النظام الرأسمالى . والتجربة المصرية هنا تتسق تماما مع التجارب الاشتراكية الاخرى فى هذا السبيل .

٣ـ توزيع الناتج القومى :

لا ريب أن هذا العنصر يتمثل فيه جانب العدالة فى توزيع الدخل القومى والثروة القومية وهو عنصر أساسى من عناصر التجربة الاشتراكية فى مصر . ولا ريب أن الأصل فى توزيع الدخل فى الاقتصاد المصرى هو العمل ، شأنه فى ذلك شأن الاشتراكيات الاخرى ، وتشغل الدخول الاخرى التى تستند الى الملكية ثقلا صغيرا فى عملية توزيع الدخول ، ولا تشكل خطرا فيما يتعلق باستغلال الطبقات العاملة . فتحديد الملكية ، جعلها ملكية صغيرة غير استغلالية ، كذلك

فتشريعات الضرائب التصاعدية وتحديد حد أدنى وأقصى للاجور ، تعتبر خطوات هامة في عملية تذويب الفوارق بين الطبقات ، وتضييق الهوة بين الدخول الصغيرة والكبيرة . وبذلك يمكن القول أن العمل في الاشتراكية العربية شأنها في ذلك شأن التجارب الاشتراكية العلمية الاخرى - يعتبر العنصر الاساسي في توزيع الناتج القومي .

كذلك فالمخطط المصري جعل توفير الضروريات للشعب أصلا هاما من الأصول التي يقوم عليها نظام التخطيط الاشتراكي المصري .

٤- القوة الاقتصادية والسياسية :

لا ريب أن هذا المبدأ ، وهو أن تسيطر على القوة الاقتصادية والسياسية الفئات العاملة من فلاحين وعمال وجنود ومثقفين ، وهي الفئات التي تمثل الملكية الجماعية لمجموع الشعب لوسائل الانتاج ، والتي تعتبر بطبيعتها دعامات النظام الاشتراكي ، نقول أن هذا المبدأ واضح في التجربة الاشتراكية المصرية وليس من المبالغة القول بأنه قد يكون أكثر وضوحا في تجربتنا عنه في بعض التجارب الاخرى .

فتخصيص ٥٠٪ من مقاعد التنظيمات السياسية للفلاحين والعمال ، واشتراكهم بالنصف تقريبا في مقاعد مجالس الادارة في المؤسسات والمشروعات العامة ، تعتبر خطوات حاسمة في هذا السبيل . بل أن المثقفين والجنود يشاركون الرأسمالية الوطنية في النصف الاخر من المقاعد في التنظيمات السياسية ، وبذلك تعتبر قوى الشعب العاملة هي المسيطرة فعلا على الميدانين السياسي والاقتصادي ، وما الرأسمالية الوطنية الا حليف لهذه القوى في هذه المرحلة من بناء الاشتراكية .

ب - نقط التميز

يمكن تفهم النقط التي تتميز بها التجربة الاشتراكية في مصر عن غيرها من التجارب الاخرى اذا ما علمنا الاساسين الهامين اللذين تقوم عليهما تجربتنا وهما العلم والانسانية . وعنصر العلم

هو الذى يتطلب القيام بالخطة الاقتصادية الشاملة التى تكفل للنظام الاشتراكى عنصر الكفاية والذى أدى بنا الى أن نقرر فى الميثاق حتمية الحل الاشتراكى لمشكلات التخلف الاقتصادى . هذا أذا غضضنا الطرف حاليا عن التحليل العلمى القائل بضرورة تطور المجتمعات الرأسمالية الى مجتمعات اشتراكية .

والعنصر الثانى هو عنصر الانسانية ، وهو الذى يقوم عليه عنصر العدل فى التجربة الاشتراكية العربية وهو العدل فى توزيع الثروة والدخل . وملكية الشعب أو الدولة لوسائل الانتاج ، المقصود به فى الواقع تسهيل الوصول الى هذين العنصرين : فعندما يمتلك الشعب وسائل الانتاج يمكن له أن يحركها طبقا للخطة تحريكا مباشرا وسهلا لتحقيق أهدافه بدرجة أيسر مما لو كانت مملوكة ملكية فردية ، حيث يلجأ هنا الى استخدام طرق غير مباشرة قد لاتكون ذات فاعلية . وعندما يمتلك الشعب وسائل الانتاج كذلك ، فأنه يمنع استغلال الانسان للانسان ، الذى ينشأ أصلا حينما يمتلك رأس المال والارض ملكية فردية أو خاصة ، ذلك الاستغلال الذى قامت الثورات الاشتراكية لمنعه والقضاء عليه .

وعلى ضوء هذين المبدأيين : العلم والانسانية ، اللذين يعتبران دعامتى الكفاية والعدل ، يمكن تحليل التطبيق العربى للاشتراكية فى الزراعة .

فقوانين الاصلاح الزراعى التى صدرت تقسم الارض الى مساحات صغيرة يغلب أن تكون خمسة أفدنة ، وتوزيعها على مجموعة كبيرة من صغار الفلاحين ، وبذلك لاتكون الملكية هنا مصدرا من مصادر استغلال الانسان للانسان حتى اذا أخذنا الاستغلال بالمعنى الذى يقول به الماركسيون طبقا لنظريتهم فى فائض القيمة . فقيمة الشىء ترجع الى ما بذل فيه من عمل ، والرأسمالى لا يعطى قيمة الشىء كلها للعمال ، ولكنه يقتطع الجزء الأكبر منها كربح يطلق عليه " فائض القيمة " والجزء الباقى يعطيه للعمال فى شكل أجور ، وتتطلب عملية الاستغلال الرأسمالى أن تكون هذه الاجور عند حد الكفاف ، أى تكفل للعامل القدر الأدنى الضرورى لبقائه عنصرا حيا فى عملية الانتاج . نقول ليس من المتصور أن يقوم استغلال فى ظل هذا النوع من الملكية ، فالفلاح المصرى يزرع أرضه بنفسه هو وأولاده ومن النادر ان يستأجر عمالا لزراعة هذه القطعة الصغيرة من الأرض .

ومن الناحية الاخرى ، وهى ناحية الكفاية الانتاجية ، نجد أن التطبيق الاشتراكى المصرى فى الزراعة قد أقام جمعيات تعاونية للمنتفعين بنظام الاصلاح الزراعى ولغيرهم من الفلاحين وهذه الجمعيات ، الى جانب وظائفها التقليدية من أمداد الفلاحين بالقروض والاسمدة والبذور وبالوسائل العلمية الزراعية ، فهى قد بدأت حركة تجميع على للزراعة ، وذلك بتنظيم الدورات الزراعية حتى يمكن أن يزرع القطن فى حوض واحد من القرية والارز أو القمح فى حوض آخر ، وهكذا وذلك حتى يتسنى زراعة الارض زراعة علمية واستخدام الوسائل الحديثة فيها ، وحتى يمكن أن يكبر حجم المزرعة ، ويصبح حجمها اقتصاديا يرفع من كفاية الانتاج الزراعى ، سواء نسبت هذه الكفاية الى الارض أم الى العاملين فى الزراعة .

وبهذا فتنظيم الزراعة فى مصر يضمن عنصرين أساسيين من عناصر الاشتراكية : هما عدم الاستغلال والكفاية فى الانتاج ، وبهذا تصبح الملكية الفردية فى القطاع الزراعى مسألة شكلية لا تتناقض مع روح الاشتراكية وأهدافها .

بل أن أبقاء النظام الاشتراكى المصرى على الملكية الصغيرة فى الزراعة فى هذه المرحلة من مراحل سيره فى طريق الاشتراكية قد يكون ذا أثر بعيد فى زيادة الانتاجية ، فالملكية هنا تعتبر حافزا للمالك الصغير على زيادة الانتاج ثم أنه من المعروف ان الفلاحين من أكبر الفئات محافظة ، وبعبارة أخرى ، فأنهم يتقبلون التغير اذا ما كان تدريجيا ، وقد لا يقبلون الطفرة الثورية ، فالاعتبارات التاريخية المصرية قد تتطلب هذا النوع من التنظيم وذلك محافظة على الانتاج الزراعى وزيادته فى هذه الفترة من البناء الاشتراكى . هذا بالاضافة الى أن تجارب الملكية الجماعية للزراعة فى البلاد الاشتراكية فى شرق أوروبا ، مازالت تقابلها مصاعب جمة صاحبها انخفاض فى الانتاج الزراعى فى حالات كثيرة .

وعلى أية حال ، فأن الفارق بين التطبيق المصرى للاشتراكية فى هذه المرحلة وبين التطبيقات الاخرى فيما يتعلق بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج يعتبر فارقا فى الدرجة فحسب ، فلا تزال هناك قطاعات خاصة فى بعض بلاد أوروبا الشرقية كيوغوسلافيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها . وهذا البلد الاخير وأن كان قد مضى فى التطبيق الاشتراكى شوطا بعيدا ، ألا أن الملكية الخاصة مازالت تحتل جانبا هاما من قطاعه الزراعى . فالملكية الخاصة أو الفردية تبلغ

الآن نحو ١٣ ٪ من حجم ذلك القطاع .

فوارق أخـــــرى :

هنا فوارق أخرى ليست أقتصادية ، تتميز بها النظام الاجتماعى الاشتراكى فى مصر عن غيره من النظم الاجتماعية الاشتراكية الاخرى . ونود أن نشير هنا الى فارقين : أحدهما يتعلـــق بالفلسفة التى تستند اليها التجربة الاشتراكية عندنا كنظام اجتماعى . والاخر يتعلق بالتطبيـــق العربى للاشتراكية .

١ــ الفارق الفلسفـــى :

تتجه بعض الاشتراكيات ، وعلى الاخص بعض المدارس الماركسية ، الى تفسير التاريخ تفسيرا ماديا ، وخلاصة قولهم أن العامل المادى أو الاقتصادى هو الذى يشكل المجتمعات ويعطيهـــا شكلها الاقتصادى والاجتماعى والقانونى ، ويحدد العلاقات الاجتماعية بين الطبقات التى يتكـــون منها المجتمع . فالعلاقة الاقتصادية المادية ، وطريقة الانتاج ، وملكية وسائل الانتاج ، هـــى التى أعطت النظام الاقطاعى شكله السياسى والاجتماعى والقانونى . فملكية الارض بواسطة أمـــراء الاقطاع ، وحرمان رقيق الارض منها هو الذى خلق المجتمع الاقطاعى ، وأعطاه قيمه وطابعه . وكذلك الحال فى النظام الرأسمالى . فملكية رأس المال والارض ووسائل الانتاج جميعا بواسطة القلـــة الرأسمالية ، ووجود كثرة كثيرة من العمال لا يملكون الا العمل هو الذى طبع النظام الرأسمالـــى وشكل منظماته وقيمه السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

ولا تنكر تلك المدارس أثر العوامل الاخرى كالدين مثلا فى تشكيل المجتمعات ، ولكنهـــا تعطى لها مرتبة ثانوية ، وتعتبر العناصر المادية ، هى ذات الاثر الفعال والحاسم فى تشكيـــل المجتمعات الانسانية .

والتجربة الاشتراكيـــة العربية لا تذهب فلسفتها هذا المذهب ، فعلى الرغم من أن العناصر الماديـــة والتطور المادى له أثره الكبير فى تشكيل المجتمعات ، الا أن تجربتنا الاشتراكيـــة تقوم على فلسفـــة مثالية ، تستند على الاديان السماوية التى كانت مصدرا للنور والعدل ، أضاء للانسانية طريقهـــا نحو الخير والحرية والتقدم .

٢- الفارق الانسانى فى التطبيق :

أذا تصفحنا تاريخ النظم الاشتراكية فى العالم نجد أن كثيرا منها قام على الصراع بين الطبقات ، وقد كان هذا الصراع دمويا فى كثير من الدول التى أخذت بالنظام الاشتراكى والاشتراكية العربية ، ولو أنها تدرك التناقض والتنازع بين الطبقات التى كانت موجودة فى ظل النظام الرأسمالى والاقطاعى قبل الثورة ، الا أنها أدركت أن حل هذا التنازع الطبقى يجب أن يتم على أسس سلمية . وكان رائدها فى ذلك أن الاعتبارات الانسانية تتطلب معاملة الرأسماليين والاقطاعيين معاملة انسانية بعد أن أستولى الشعب على وسائل الانتاج التى كانوا ينفردون بتملكها دونه . وكانت تجربتنا الاشتراكية كذلك واعية بالاثر الذى يمكن أن يحدثه العنف فى الانتاج . فالاجراءات العنيفة التى اتخذتها بعض الثورات كان يصحبها دائما انخفاض فى الانتاج ، ولكى تتجنب تجربتنا الاشتراكية ذلك ، وحتى تضمن للانتاج انسيابا منتظما وزيادة مستمرة عالجت هذا الصراع الطبقى بوسائل سلمية مستنيرة .

الفصل الثانى

مشكلة الحساب الاقتصادى فى النظام الاشتراكى

سوف نتناول فى مشكلة الحساب الاقتصادى النقط التالية :

١ — الجدل حول مشكلة التسعير ٠ ٢ — النظرية الاقتصادية ومشكلات الاقتصاد الاشتراكى

٣ — الحساب الاقتصادى بين نظامى السوق والتخطيط

الجدل حول مشكلة التسعير

درج كثير من الكتاب الاقتصاديين على النظر الى مشكلة التسعير اومشكلة الحساب الاقتصادى فى النظام الاشتراكى على انها "المشكلة الاقتصادية " الرئيسيه للاشتراكية وأن حل هذه المسألة يعتبر امرا بالغ الاهمية ٠ ومن الواضح ان هذا الاتجاه ، يعتبر مقيدا لمجال الدراسة الاقتصادية ، ويجعلها مقصورة على دنيا " السوق" ، دون الاهتمام كثيرا بالانتاج وعلاقات الانتاج ٠

ولا شك ان هناك بعض المشكلات المتعلقه بالحساب الاقتصادى ، وبتوزيع الموارد المنتجة بين الاستخدامات المختلفه فى الاقتصاد الاشتراكى ، الا أن بعض الكتابات الاقتصادية قد بالغت فى ابراز هذه المشكلة ووصفتها بأنها معقدة للغاية ٠

وقد بدأت المناقشة حول هذا الموضوع بالتساؤل التالى : هل يعتبر وجود سوق لا بالنسبة للسلع الاستهلاكية فحسب ، بل بالنسبة للسلع الانتاجية أيضا " الآلات والمواد الأوليه ٠٠ الخ " شرطا اساسيا لأى حساب اقتصادى ؟ ٠٠ ان نقاد الاشتراكية (مثل ميزس وهايك وروبنز)قرروا ان هذه هى الحال : ففى السوق يتسبب طلب المستهلكين ازاء ندرة الموارد المختلفة — فى اعطاء قيم نسبية معينة للسلع ولعوامل الانتاج ، وان هذه القيم التى يحدثها السوق تعتبر المقياس الاقتصادى الدقيق بالنسبة للاشياء التى يعتبر انتاجها اقتصاديا ، وكذلك بالنسبة لوسيلة الانتاج التى تعتبر اكثر اقتصادا اذا ماقورنت بوسيلة انتاج اخرى اقل اقتصادا ٠ ودون وجود

سوق لايمكن وجود مثل هذا المقياس الاقتصادى : فسوف يختفى الاساس الهام للمعقولية فى اتخاذ القرارات الاقتصادية ، ويترتب على ذلك ان تكون القرارات تحكمية بحت.

ونظرا لأنه لايمكن وجود سوق فى النظام الاشتراكى ، وبعبارة اخرى : ليس هناك سوق تحدد فيه القيم بواسطة عمل القوى التنافسية ، فان الاشتراكية تعتبر نظاما غير معقول فى نظر هؤلاء الكتاب ، وقد يكون مستحيلا من الناحية العملية ان تقوم كنظام . (١)

وقد اعترف الاقتصاديون الاشتراكيون الذى ردوا على هذه الفكرة بالاساس النظرى لها . فقد وافقوا على ان السوق فقط هى التى يمكن ان تقدم نظاما للتقديرات التى يجب أن يعتمد عليها الحساب الاقتصادى ، غير انهم انكروا ان نظام السوق يتعارض مع الاشتراكية . ولا مراء فى أن سوقا للسلع الاستهلاكية " سوقا للتجزئة " يمكن أن تقوم فى الاقتصاد الاشتراكى . على أن الامر الذى كان موضع تساؤل هو سوق السلع الوسيطة وعوامل الانتاج ، أى سوق المواد الأوليه والآلات ورأس المال والارض . . .

وقد كان من رأى بعض هؤلاء الكتاب (٢) أن من الممكن وجود مثل هذه السوق فى الاشتراكيه ، كما حدث بدرجة محدودة فى الاتحاد السوفيتى فى فترة السياسة الجديدة وهذا يتطلب أن تكون ادارة الصناعات ، أو اقساما منها ، مستقلة ماليا ، وان تشترى المنتجات

---

(١) أنظر : M. Dobb, Indian Economic Review, Feb. 1952
Osker Lange, The Economic Theory of Socialion and others, University of Mimresota Press & oxford university Press.
M. Dobb, On Economic Theory and Socialism, London, Routebedge & Kegan Paul 1955, " Economists and the Economics of Socialism", P 239

(٢) ديكنسون مثلا

من بعضها بعضا باسعارمونه فى ظل ظروف عادية من السوق ، ويجب ان تتنافس مع بعضها فى العملية ، وبعبارة اخرى يجب ان تتنافس مشروعات الدولة كوسيلة للابقاء على السوق ، وعلى التقييمات السوقية . ويستطيع بنك الدولة أن يعطى قروضا ، قصيرة الاجل وطويله الأجل بسعر تنافسى ، والسماح لكل صناعة بان تاخذ من القروض بالقدر الذى حسبت انها تستطيع ان تستخدمه استخداما مربحا طبقا لسعر الفائدة السائد وطبقا للاثمان السائدة لمنتجاتها . واذا ما استبعد دافع الربح الاحتكارى ، واذا ما الغيت صور عدم المساواة فى الدخل التى تطبع النظام الرأسمالى ، فأن توزيع الموارد سوف يكون أكثر كفاءة من الرأسمالية . وسوف لاتكون التقييمات السوقية معوجة او معيبة كما هى حالها اليوم ، بل سوف تصبح معيارا يكفل قياس المنفعة الاجتماعية .

وبذلك يكون هؤلاء الكتاب الذين يدافعون عن الاشتراكية ، قد رفضوا الفكرة التى يقول بها الكتاب الراسماليون فقط لاحلال فكرة اخرى معدله محلها : وهى ضرورة وجود مثل هذا الجهاز السوقى . على انه اذا كانت عمليات السوق ضرورية فان ذلك يعتبر قيدا جديا على امكانيات التخطيط . فسوف يقتصر التخطيط على تحديد مقدار كلى للاستثمار فى أية سنة ، أما توزيع هذا الاستثمار واستخدامه بين الصناعات المختلفه ، فانه سوف يترك تحديده للمنافسه بين الادارات الصناعية .

على ان فكرة أولئك الكتاب الاشتراكيين يمكن ان يوجه اليها مايوجه الى نظام السوق فى ظل الراسمالية فسيظل هناك قدر كبير من عدم اليقين الذى يطبع نظاما يقوم على فوضى الانتاج ، تلك الفوضى التى تنتج من الانتشار الذرى للقرارات ومن المنافسه . يضاف الى ذلك امكان وجود موازنة ، كتلك التى تحدث مثلا بين الطلب على السلع الراسماليه معتمدا على الحجم الكلى للاستثمار وبين الطلب على السلع الاستهلاكيه الذى يعتمد على حجم اجمالى الاجور . واذا ما حدثت هذه الموازنات السيئة ، فانها يمكن ان تصحح بطبيعة الحال بموازنات لاحقه طبقا لرغبة سلطة التخطيط ، ولكن ذلك يتم فقط عن طريق قرارات تخطيطيه اجبارية تترك جانبا النظام التنافسى والاستقلال اللامركزى . وسوف تتطلب الحاجة الى ترابط الاجزاء المختلفه للاقتصاد القومى

مثل هذا العمل من سلطات التخطيط المركزية . وهذا يمكن ان يحدث فى اوقات التغيير الصناعى السريع ، وبصفة خاصة فى الاوقات التى يعتبر فيها تدعيم معدل عال من الاستثمار هو الهدف من خطط التنمية الاقتصادية . ولاشك ان اية دولة اشتراكيه نامية سوف يكون هدفها الاساسى لمدة طويلة هو تحقيق معدل عال من الاستثمار . وذلك لزيادة القوى الانتاجية للاقتصاد فى اقصر وقت ممكن . (١)

وهناك بعض الاقتصاديين الاشتراكيين " مثل اوسكارلانج " لم يرفضوا الفكرة التى انتهى اليها " ميزس" فحسب ، ولكنهم رفضوا كذلك جزءا من الفروض التى اسس عليها فكرته . لقد كانت الفكرة السائده فيما مضى هى انه اذا كان لابد أن يكون للاشياء ثمن فانه يجب ان يكون هناك سوق لعمل التثمين .

وقد رفض دكتور" لانج " هذا الفرض على الاقل فيما يتعلق بالسلع الوسيطة ورأس المال . فقد قرر أنه ليس من الضرورى أن تكون الاثمان التى تتخذ اساسا لحساب الاقتصادى اكثر من مجرد اثمان محاسبة ، وهى لذلك لاتتطلب سوقا لخلقها . وليس من الضرورى ان تمثل فى أية عمليات حقيقيه . هذه الاثمان يمكن ان تظهر فى دفاترا لحسابات ، ويمكن تحديدها بعملية من "التجربة والخطأ" على اساس ان الاشياء التى يوجد منها فائض فى اى وقت ، يجب ان تخفض اثمانها الحسابية ، وتلك التى يوجد بها عجز يجب أن ترفع اثمانها . وهذا التحول فى الاثمان سوف يستمر حتى يتلاشى الفائض والعجز فى المعروض من ذلك الشيء ويكون العرض الجارى قد امتص بواسطة الطلب الجارى . ومن ثم يكون الثمن الصحيح او ثمن التوازن قد امكن الوصول اليه

---

(١) لقد كان هناك رد بسيط على اولئك الذين يقررون ضرورة وجود سوق للسلع الوسيطة ولرأس المال ، هو ان اثمان تلك السلع تستخلص من اثمان السلع الانتهائية التى تعاون السلع الاولى فى انتاجها . فاذا كانت هناك سوق للتجزئه للسلع الاستهلاكيه فلماذا توجد سوق للسلع الوسيطه كذلك . فاذا كانت هذه السلع الاخيرة يمكن ان يكون لها ثمن فقط

وعلى ذلك يمكن وضع قاعدتين بسيطتين للحكم على سلوك مديرى المشروعات :

١ — عند الاختيار بين الوسائل الصناعية المختلفة فان عليهم ان يختاروا الوسيلة التى تتضمن اقل نفقه متوسطة على اساس الاسعار المحاسبية المعطاه .

٢ — عليهم كذلك ان يحددوا حجم الناتج الذى تكون النفقة الحدية عنده مساوية لثمن السلعه ، وذلك على اساس الاثمان المحاسبية المعطاه ايضا .

ولقد قيل ان هذا الأسلوب بالاضافة الى بساطته قد تكون له ميزة هى ان الاسعار المحاسبية التى تشكل الاساس لتقديرات الاداره الصناعية ولأعمالها ، ليس من الضرورى ان تؤدى دورا فيما يتعلق باية مدفوعات عملت فعلا اليها او منها ، مثل حسابها فى بنك الدولة ، ولا شأن لها بما اذا كان المشروع قد حقق ربحا او خسارة على مجموع عملياته . ان سجل المحاسبه والسجل المالى يمكن ابقاءهما منفصلين تماما اذا لزم الامر .

بعملية مفصلة بعد أن توزع بطريقة معينة وطبقا للسوق ، فلماذا لا توزع طبقا لمبدأ توجيهها الى الاستخدام الذى تكون فيه انتاجيتها عند الحد أعلى مايمكن دون التعقيد الاضافى لنظام الثمن ؟ ومن الاسباب التى رفض على اساسها هذا الحل البسيط هو ماقيل عن القرارات المعقدة التى يتضمنها .

ان بعض الاقتصاديين ومنهم "دوب" فى المرجع السابق لم يقتنعوا أبدا بان هذا التعقيد كبير كما قيل بشرط أن يعطى مدى للامركزية قرارات معينة داخل الحدود التى وضعت بواسطة الخطه العامه (كما يحدث فى الاتحاد السوفيتى) . واحد الاسباب التى من اجلها بولغ فى تعقيدها هو أن المشكلة صورت بطريقة مجردة كما لو ان القرارات كلها التى اتخذت جديدة (منذ البداية) بينما قرارات التوزيع يجب فى الواقع ان تجرى على اساس التغير من وضع موجود . ومعيار التحول من وضع تكون الانتاجية فيه منخفضه الى وضع تكون الانتاجية فيه مرتفعه سوف يكون كافيا فى كل موقف لتحديد الاتجاه الذى تتبعه الحركة وبعبارة اخرى فان مبدأ الحد الاقصى سوف يطبق مباشرة بدلا من تطبيقه بطريقة غير مباشرة وحتى اذا كانت هذه الطريقه تتضمن صعوبة ، فليس من المتوقع ان تكون هذه الصعوبه كبيرة كتلك التى تتضمنها الخاصية غير المترابطة للقرارات التى تتخذ فى ظل نظام السوق .

ان احد الايمارى فى ضرورة الاهتمام بمثل هذا الرأى كطريقة ممكنه للمحاسبه فى اقتصاد اشتراكى (١). على ان هذه الفكرة يمكن ان يعترض عليها بالقول بأنها قد تتضمن نقصا فى الترابط بين القرارات المختلفة التى اتخذت فى نفس الوقت بواسطة الاجزاء المختلفه من النظام الاقتصادى ، ذلك الترابط الذى يعتبر الهدف الاول للتخطيط المركزى .

وقد يكون صحيحا أن السلطة المركزية يمكن ان تصحح بسرعة اى اختلال يحدث عن طريق التغيرات الملائمة فى الاسعار المحاسبة ، الا انها تستطيع ان تفعل ذلك كتصحيحات تالية للقرارات الخاطئة التى اتخذت فعلا (٢) وفى حالة الاستثمار فى مشروع (٣) معمر مثلا ، فان القرارات السابقه قد تكون قد الزمت الصناعه الى حد كبير ، وعلى نطاق واسع ، بحيث يتعذر على الاثر التصحيحى لاسعار المحاسبة المتغيرة ان ينتج اية موازنه سريعه . وعلى اية حال فان التغيرات فى هذه الاسعار لا يمكن ان تجرى كل شهر ، والا فان اى مدير لا يجرؤ على اتخاذ اى قرار بالمرة . ولذلك فقد يتصور المرء حدوث تقلبات فى الاستثمارات اكبر او اقل من المطلوب تمشى مع التقلبات فى الاسعار المحاسبية ، وقد تكون هذه التقلبات مشابهة لتلك التى تحدث فى الراسمالية .

ان هناك ميزة هامة يتوقعها المرء من الاقتصاد المخطط ، هى ان الاستثمار فى مثل ذلك الاقتصاد يمكن ان يخطط ، خلال الوقت ، على اساس درجة كبيرة من بعد النظر . على أنه

---

(١) على ان التجربة وحدها هى التى تستطيع ان تقرر ما اذا كانت هذه الطريقة عملية اولا . ولا يمكن اعطاء اجابة عامه مقدما عن مثل هذه التجربة . وفى الوقت نفسه ليس هناك من سبب سليم للقول بأنه يجب ان يكون هذا هو الحل هو الواجب الاتباع

(٢) كالقرار الذى يتخذ للقيام بمشروع انشاء مثلا

(٣) durable plant

للاستفاده من هذه الميزه فان الامر يتطلب وجود تخطيط مركزى ، لحجم الاستثمار فحسب ، ولكن لطبيعته واتجاهه كذلك . واى قدر من التدرج فى اسعار الفائدة على القروض المختلفه كما يقول " دكتورلانج " لايستطيع تحقيق ذلك نظرا لان مايعتبر سياسة استثمار " صحيحة " لخمس سنوات مثلا سوف يعتمد على سياسة الاستثمار فى الاثنى عشر شهرا القادمة ، وعلى الفترة الفاصلة بين التاريخين والعكس بالعكس . وفى النظام الذى اقترحه " لانج " تعتبر هذه العوامل التى يعتمد عليها القرار غير معروفة .

والحق انه قد يكون من الخطأ الحديث عن ثمن محاسبة لرأس المال كثمن " تجربة او خطأ " اذا كانت الاحداث التى ستختبره ستقع فى المستقبل . ان هناك وسيلة بديلة لتقرير المسائل المتعلقه بالاستثمار الطويل الاجل بواسطة خطة مركزية ، وتقدير نفقات التشغيل الجارية على اساس العمل وحده ، هذه الوسيله يبدو أن لها مزايا كثيرة تجعل من الممكن الايضاء بها ، وتجعلها تمثل احسن حل وسط بين اللامركزية المطلقة ، واللامركزية الكاملة . ويبدو ان هذه الوسيلة هى التى اتبعت فى نظام التخطيط السوفيتى : وهى حقيقة تعطيها حجة عملية قوية .

غير ان مناقشة المسائل الفنية للمحاسبة بطريقة تجريدية بهذا الشكل ، على انها تمثل المشكلة الاقتصادية للاشتراكية ، فيه تجاهل للمفهوم الحقيقى للمسألة . ولاشك أن المناقشة كلها قد وضعت المسألة وضعا خاطئا . ويرجع ذلك الخطأ الى تضييق بؤرة الدراسة وقصرها على مشكلات علاقات المبادلة وتصوير هذه العلاقات على انها انعكاسات للحالات العقلية للمستهلكين ، ذلك الامر الذى يعتبر علم الاقتصاد ، فى اكثر من نصف قرن ، مسئولا عنه .

ويجب ان يكون من الواضح ان الانتاج هو المسألة الرئيسه فى الاشتراكية ، وان النشاطات الرئيسية للاقتصاد الاشتراكى ستوجه لزيادة الكفاية الانتاجية للعمل عن طريق التنمية المخططه بدرجة لم تتحقق من قبل ، ونحو ترشيد الانتاج عن طريق تنميط اكبر للمنتجات وللمعدات

وستوجه كذلك الى استبعاد الضياع الكبير فى الموارد الذى يحدث فى ظل الرأسمالية فى شكل ازمات مستمرة ، وميل دائم من جانب الجهاز الاقتصادى للعمل عند مستوى اقل من الطاقة الكامله . ففى هذه المجالات جميعا تتحقق انتصارات النظام الاشتراكى ان استغلال امكانيات زيادة القوة المنتجة فى جميع الاتجاهات ، وتدعيم ميزان صحيح بين انتاج السلع الرأسماليه وانتاج السلع الاستهلاكيه لها اولوية على مسألة تحقيق توازن نظرى كامل بين ناتج الانواع المختلفه من السلع الاستهلاكيه . يضاف الى ذلك ان هذه المشكلة الاخيرة قد يتضح انها ليست فقط مشكلة ثانوية ، بل مشكلة ذات اهمية صغيرة .

ان المرحلة الاولى للاقتصاد[1] الاشتراكى فى البلاد الآخذه بأسباب النمو سوف تهتم اساسا بالقضاء على الفقر ، وذلك بزيادة الامداد بالاحتياجات الاساسيه لمجموع السكان . وهنا لاتظهر مشكلة معقده لموازنة العرض مع الطلب : فتقرير النسب التى يجب ان تزداد بها المساكن ، والاحذية ، والخبز مثلا ، لزيادة الرفاهية الاقتصادية ، لايتطلب اى جهاز دقيق يمثل تصويت "المستهلكين" لاتخاذ قرار بصددها . والحق انه اذا ماانتهت هذه المرحلة الاولى ، وارتفع مستوى المعيشة ، فان الصناعه سوف يتزايد اهتمامها بعرض السلع الترفيهية المتنوعة ، وهنا سوف تزداد اهمية المراعاه الدقيقة للسلع مع اذواق المستهلكين . ولكن فى الوقت نفسه نجد من الناحية الاخرى ان مشكلة الندرة ذاتها سوف تاخذ فى الاختفاء عندما يقترب من تشبع الطلب فى عدد من الاتجاهات . وباختفاء التنوع التنافسى الكبير ، وكذلك عملية التقليد المألوفة فى الاستهلاك ، تلك الامور التى تنبثق من المجتمع الطبقى ، فأن هذا التشبع فى الطلب سيحدث لافى حالة الضروريات فحسب ، ولكن فى الكماليات الصغيرة ايضا بدرجة اسرع مما اعتدنا أن نعتقد .

---

(١) ان "دوب" يقرر ان هذا ينطبق حتى على الاقتصاديات الغربية فى السنوات الاولى لوطبقت النظام الاشتراكى .

ثانيا : النظرية الاقتصادية ومشكلات الاقتصاد الاشتراكـــى

لقد قرر بعض الاقتصاديين ان المبادئ الرئيسيه فى النظرية الاقتصادية يمكن ان تنطبـــق تماما على الاقتصاد الاشتراكى ، وسوف تكون المشكلات التى تواجه النظامين واحدة ، وكذلك فتملك الدوله لوسائل الانتاج ، والاستثمارات التى تقوم بها الدوله ، وتغيير توزيع الدخـــل هذه المسائل التى تقوم فى النظام الاشتراكى ، سوف لاتحدث ظروفا مغايرة لتلك التى تقوم فـــى النظام الرأسمالى أو الفردى . وتستند هذه الفكرة الى أن قيام المنظمات او القواعد أو اختفاءها يعتبر موضوعا ثانويا بالنسبة للاقتصادى : فالتغير فى حقوق الملكية او فى العلاقات الطبقيـــة قد تهم العالم النفسانى أو الاخلاقى أساسا ، ولكنها لاتحدث أى تغيير فى " المشكلـــة الاقتصادية "(١)

وقد كان أغلب كتاب هذه النظرية من الاقتصاديين المدرسة الرأسمالية ، الا ان بعـــض الكتاب الاشتراكيين (٢) قد وافق على هذه الفكرة . فقد رأينا فيما مضى ذلك الجدل الذى دار بين فريق من كتاب المدرسة الرأسماليه وبعض الكتاب الاشتراكيين ، حيث قرر الفريق الاول أن الاقتصاد الاشتراكى سوف يخفق لانه لاتقوم فيه سوق حرة ونظام للثمن ، وهو الأمر الذى سينتفـــى معه تطبيق أى مقاييس اقتصادية . وقد تصدى الفريق الثانى لهذه النظرية ، وقرر أنه يمكـــن الجمع بين اقتصاد اشتراكى ونظام للثمن ، بل قيل بأنه فى النظام الاشتراكى يمكن أن يكون الســوق أكثر كفاءة ، وينتج مقاييس للنفقات وللطلب اكثر تفوقا من تلك المقاييس السائدة فى النظـــام الرأسمالى (٢) ودون الدخول فى الجدل او الكتابات التى دارت حول نظرية القيمة ، ونظريـــة

---

(١) انظر عرضا لبعض الكتابات فى هذه الفكرة فى: M. Dobb, " Economic Theory and the Problems of a Socialist Economy", in his on Economic Theory and Socialisim, Routledge & Kegan Paul, London P 34 et seq.

(٢) Dickinson, H.D., Econ.Journal, XLIII, 170 PP 237 seq. & also Political Quarterly, rol.1 no.4

التوازن ، ولافى المعادلات او الصيغ الشكليه التى تطورت اليها الكتابات الاقتصادية ، يمكن القول ان نظرية القيمة اذا نظر عليها كمجرد نظرية توازن ، يمكن أن تقرر أن الاثمان سوف تتبع نمطا معينا فى ظروف معينة ، وتتبع نمطا مختلفا فى ظل ظروف مختلفه ، ولاتستطيع أن تقول شيئا آخر . انها يمكن أن تعرف" وضعا أقصى " كما يتكون فى نمط معين ، ولكن التعريف سوف يكون تحكميا . وسوف لايكون فى مقدورها أن تصدر حكما فيما يتعلق بأى ترتيب معين للموارد فى دنيا الواقع ، وتقرران احد الترتيبات أفضل أو اكثر " اقتصادا " من ترتيب آخر ، وذلك يرجع الى انها قد استبعدت بصفه خاصه أى افتراض يتعلق بالغايات أو الأهداف موضع البحث ، وهى لاحول لها فى ان تصف لنا وضعا اقصى (١) .

وقد قرر بعض الكتاب(٢) بأن المشكله فى الاقتصاد الاشتراكى ليست هى أن سلطة التخطيط قد لاتكون قادرة على الوصول الى وضع التوازن ، ولكن المشكلة هى انها قد تصل الى اوضاع كثيرة من التوازن وليس لديها طريقة للاختيار من بينها . على أن هذه هى "الدوامة" المتعلقه بأية نظرية بحت للتوازن ، فهى لاتستطيع أن تقدم لنا وسيله لتفضيل " التوازن" الوحيد الخاص بالاقتصاد الفردى على اى من اوضاع التوازن الكثيرة البديلة التى يمكن للاقتصاد الاشتراكى أن يختارها . واذا ماتحولت النظرية الاقتصادية الى هذه الأبعاد فانها لاتقدم اى معيار للحكم أطلاقا .

مبدأ سيادة المستهلك :

والقائلون بالتوازن وبفضائل السوق الحرة كمقياس دقيق لتوزيع الموارد الاقتصادية على النشاطات المختلفة يستعينون فى تحليلهم بمبدأ " سيادة المستهلك " . والمستهلك حينما يقبل على سلعة ما ، يزداد الطلب عليها ، فترتفع اسعارها ، وهذه تجذب المنتج بموارده

(١) انظر " دوب" فى المرجع السابق

(٢) N.Kaldor, Econ. Journal, June 1932, P. 279

المادية والبشرية جميعا على الاتجاه لانتاجها ، وتكوين اكبر قدر من الارباح منها . وحينما ينخفض الطلب على سلعة ما ، ويقلع المستهلك عنها ، تنخفض أسعارها ، فينصرف المنتج عن انتاجها ، وتنحسر الموارد المستخدمة فيها ، باحثة عن لون آخر من الوان التوظيف ، وهكذا الى ان تتوزع الموارد توزيعا " امثل " أو " اقصى " فتعود بالنفع على الجميع ، المنتج في شكل ارباح ، والمستهلك في شكل تحقيق رغبته ، واقصى قدر من المنفعة والرفاهية له كما يوضح منحنى الطلب .

وهذه القدسية التي تخلع على تفضيلات المستهلكين ، والتي يمكن أن يطلق عليها " الديمقراطية الاقتصادية " والتي توجد في سوق حرة تشبه في نظر هؤلاء الكتاب القدسية التي تخلع على الديمقراطية البرلمانية وفضائلها ، والتي تقوم على اختيار الافراد لممثليهم السياسيين اختيارا " حرا " . فكل من الديمقراطية الاقتصادية والديمقراطية السياسية يعمل طبقا لنظام انتخابي ملائم : ففي احدهما تعطى الاصوات بواسطة الطلبات في السوق ، وفي الآخر تتم بواسطة تذاكر الانتخاب ، وتمضي هذه الفكرة لتقرر أن احسن سلعة اقتصادية هي تلك التي تتضمن اعطاء المستهلك ما يعتقد أنه يريده ، كما تتضمن السلطة السياسية اعطاء الناس الحكومة التي يرغبون فيها .

والواقع ان هناك خداعا في الفكرتين : فاذا ضربنا صفحا عن الفكرة الديمقراطية الخادعة من الناحية السياسية ، والتي تتحكم فيها الصحافة المملوكة لاصحاب رأس المال الذين يحتلون المقاعد النيابية في جميع البرلمانات الرأسمالية ، او يحتلها مندوبون عنهم ، تلك الصحافة وغيرها من وسائل الدعاية التي تحدث أثرا عميقا في عقلية الناخب ومن ثم في اختياره ، اذا ضربنا صفحا عن ذلك ، وركزنا تحليلنا على ظاهرة " الديمقراطية الاقتصادية " كما يعبر عنها مبدأ " سيادة المستهلك " ، لوجدنا انه في الحياة الواقعية ، لاتوجد السوق الحرة ، بالمعنى الذي يجعل الموارد تنساب من نشاط الى النشاط طبقا لمؤشرات السوق . فالمعروف ان السوق الرأسمالية الآن تسودها الاحتكارات واشباه الاحتكارات وغيرها التي تفرض قيودا ثقيلة على حرية

تحرك الموارد ، وضغوطا كبيرة على المستهلك وسيادته ، فينتقل ثقل السيادة فى السوق الى جانب المنتج او العارض المحتكر ، وتنتزع السيادة من المستهلك الذى يتضاءل تفضيله أو اختياره كثيرا . فاذا اضفنا الى هذا الدعاية والاعلان الذى ياخذ صورا مختلفة تأخذ بلب المستهلك ، وتمتلك عليه عقله ، وتتحكم فى ارادته واختياره ، حيث بلغت فنون الاعلان ووسائله مستوى جعلها تتسلل الى ذهن المستهلك ووجدانه ، فتعدم اختياره ومن ثم يشترى مايريد له المنتج المحتكر او شبه المحتكر أو العارض أن يشترى

كذلك هناك عنصر التقليد الذى يتحكم كذلك فى ارادة المستهلك : فجارك قد اشترى تليفزيونا ، او عربة ، فأصبح حتما عليك ان تشترى انت ايضا مثل هذه السلعه ، بقض الطرف عما اذا كانت نافعة لك او تزيد من رفاهيتك الاقتصاديه ، وعما اذا كان تصرفك هذا هو التصرف الرشيد ، او ان نظرة اخرى بعيدة عن سيطرة عنصر التقليد عليك ، تجعلك تشترى سلعة أخرى اكثر نفعا واكثر ضرورة .

ومايقال فى المجال الاقتصادى عن الديمقراطيه الاقتصاديه التى يحدثها السوق لايمكن أن يصل بنا الى تصويت كامل او عام ، يؤدى فيه كل مستهلك صوته على قدم المساواة مع الآخرين ، فالمعروف أن سوء توزيع الدخل ، والملكية الفردية لوسائل الانتاج بواسطه القلة الرأسمالية تجعل التصويت هنا على درجات متعددة ، فبعض الناس يملكون اصواتا كثيره والبعض الآخر لايملك صوتا واحدا . يضاف الى ذلك ان المالكين لاصوات اقتصادية كثيرة يمكن ان يؤثروا فى حكم الجماعة الى حد كبير ، فهم يحددون العادات والمستويات والطرق التى يحاول الآخرون تقليدها والوصول اليها .

أن بعض الاقتصاديين يجعلنا نعتقد أن الاعتراضات التى وجهت الى الديمقراطية الاقتصادية فى السوق سوف تفقد قوتها فى المجتمع الاشتراكى ، غير انه اذا لم يتكن هناك مساواة فى المكافأة او الأجر وهو الامر السائد فى الاقتصاديات الاشتراكية حاليا - فأن " التصويت المتعدد " الذى يخول لاصحاب الاصوات الكثيره سوف يظل باقيا ، وان خفت حدته ، نظرا لتقارب الدخول نوعا فى تلك الاقتصاديات . واذا ماسادت المساواه فى المكافأة فأن التقييمات

السوقية تفقد اهميتها ، نظرا لان النفقات النقدية تصبح لا معنى لها (١)

واذا كان الاعلان والدعاية والعادات المألوفة والتقليد تتحكم فى اختيار المستهلكين فى الرأسمالية ، فكيف يمكن القول بأن هذا الاختيار فى ظل الاشتراكيه سوف يكون معقولا فاذا كان الاختيار معيبا فى الحالة الاولى ، فكيف لايكون كذلك فى الحالة الثانية . واذا كان الامر يتطلب أن نعلم المستهلك لكى يكون سلوكه رشيدا ، لماذا يصبح المستهلك فى الاشتراكية فى غير حاجة للاشراف عليه ، كما يقرر بعض الكتاب الاشتراكيين . فاذا كانت الاذواق تكتسب بصفة اساسية ، ولاتصدر عن غريزة داخلية فى الانسان ، واذا كانت تتشكل حسب الثقافة والعرف وغيرهما ، الامر الذى نشاهده فى دنيا الواقع ، فليس هناك من سبب يجعل الحكومة فى النظام الاشتراكى تتنازل عن حقها فى خلق الاذواق ، وتفضل ان تسيطر الأذواق عليها . وعند خلق الحاجات الجديدة ، وبصفة خاصة تلك الحاجات التى يهتم بها التقدم الاقتصادى او التنمية الاقتصادية اهتماما كبيرا ، فان حكم نظام الثمن السوقى لايمكن ان يعطى الا قدرا صغيرا من المعاونة .

---

(١) ولنضرب لذلك مثلا : اذا كان النجارون اكثر ندرة ويتكلف تدريبهم كثيرا عن "الكناسين" فان السوق سوف يعطى لخدماتهم قيمة اكبر او سوف يحصلون على دخل اكبر ، وتكون لهم كمستهلكين قوة تصويت اكبر . ومن ناحية العرض فان التكلفه الزائدة للنجارين سوف يعبر عنها ، ولكن ذلك سوف يتم على حساب اعطاء النجارين قوة تصويت مختلفه كمستهلكين ، ومن ثم تؤثر فى الطلب . ومن ناحية اخرى اذا كان النجارون والكناسون سيكون وزنهم كمستهلكين متساويا وذلك عن طريق اعطائهم دخلا متساويا ، فان التكلفه الزائدة للنجارين سوف لاتجد تعبيرا عنها فى نفقات الانتاج . وهنا توجد الدوامة الرئيسية ولما كان المستهلكون يعتبرون منتجين كذلك ، فان كلا من النفقات والحاجات لايسمح لها بان تلقى تعبيرا تلقائيا فى نظام تقييمات السوق نفسه . والى المدى الذى تعتبر فيه التقييمات السوقية ملائمه فى احد الاتجاهات ، فانها تفقد اهميتها فى الاتجاه الآخر .

ويرى "لانج" ان هذه الفكره خاطئة نظرا لانه طالما كانت الفروق فى الدخل ضرورية للتعويض عن الآلام disutilities التى يتضمنها العمل ، فانها تعتبر متسقة مع مبدأ المساواة (بمعنى المساواه بين الافراد فى الرفاهية) . هذا النقد يعتبر سليما فى الحالة التى يعرض لها ، ولكنه لاينطبق (كما قال هو) اذا ما كانت الفروق فى الدخل لاتعكس الفروق فى الالم الناتج عن العمل ، ولكن تعكس درجات مختلفة من الندرة سواء فى الاجل القصير او الطويل . ففى مثل هذه الحالات يقترح انه ليس هناك حاجة من جانب الاقتصاد الاشتراكى لدفع اجور تضم "عنصر ريع"

دوبا المرجع السابق Lange, Econ. Theory of Socialism, Minnesota 1938 P. 102.

واذا افترضنا جدلا ان نظام السوق الحرة يعتبر متحررا من هذه العيوب ، فأن هناك قيدا جديا يعوق قدرته على اعطاء مؤشرا آلى ومنظم للعلاقات الاقتصادية ، وهذا القيد الذى سنشير اليه حالا ـ ذا اثر كبير على احد العلاقات الاساسية فى المجتمع الاقتصادى . فنظام السوق الحرة لايستطيع ان يعطينا معيارا للعلاقه الاساسيه بين انتاج السلع الاستهلاكية التى تستهلك فى الحال وانتاج السلع الراسمالية او الانتاجية . أن هذا القيد الذى يتصل بجوهر مشكلة النفقات لم يأخذ مكانه فى المناقشة التى اثارها انصار السوق الحرة من كتاب المدرستين الرأسمالية والاشتراكية . ذلك انه اذا ماسادنظام للثمن فان استخدام الملكيه ، من آلات ومبان وأرض ، سوف يثمن سواء كان ذلك فى نظام رأسمالى او اشتراكى . ماهواساس العلاقه بين النوعين التاليين من النفقة : استئجار آله فى اليوم واستئجار عمل رجل فى اليوم؟ وتتوقف على اجابة هذا السؤال مشكلة النفقات كلها ، ويعتمد عليها كذلك التوازن بين الصناعات المختلفه ولم تستطع السوق الحرة هنا ان تجد حكما تلقائيا للاجابة على هذه المشكلة ، نظرا لان هاتين المجموعتين من النفقات تتحملهما هيئات اواشخاص مختلفين .

ان نظرية التوازن ، كما تعرض فى الكتابات الاقتصادية ، تفترض عادة ان هناك موازاة شكلية تامة بين العرض والطلب ، ولكن هذه الصياغة الشكلية تهمل هذا الفارق الواقعى الهام بين هذين النوعين من النفقات . ففى المجتمع الرأسمالى تعرض هاتان المجموعتان من العوامل المنتجه بواسطة طبقتين اجتماعيتين متميزتين ، ويعتمد تثمين الملكية على مستوى الأجور ، اى ثمن عرض العمل ، بالنسبة الى الانتاجية معدلا بواسطة معدل الادخار . وفى الاقتصاد الاشتراكى تكون الملكيه فى يد الدولة او الشعب ، وسوف تحدد هذه العلاقة النفقية الاساسيه بالضرورة مقدما بواسطة قرارات الدولة حسب نسبة الموارد التى يجب تخصيصها لانتاج السلع الاستهلاكية والسلع الراسمالية . والقول بأن السوق الحره يمكنها ، بل يجب عليها ، أن تمدنا بالمقياس الذى يوضح مايجب ان تكون عليه العلاقة يعتبر سرابا ، وهو تصور خادع يبدوا انه يوجد وراء جزء كبير من المناقشه حول " سعر الفائدة الطبيعى " وبصفة خاصة ضرورة ان تحكم هذه العلاقة بواسطة هذا السعر " الطبيعى " للفائدة فى المجتمع الاشتراكى . فلا نستطيع أن نلجأ هنا الى " التصويت الاقتصادى ، أى الالتجاء الى التفضيلات الزمنية للأشخاص

منفصلين ، ذلك لان الفرد " الطبيعى " لايعتمدعليه كثيرا فى الحكم على المستقبل (١) .

ان الفكرة الحدية تقول بمبدأ تساوى العائد الحدى الصافى لرأس المال فى جميع الاستخدامات ، بمعنى ان راس المال " والموارد الاقتصادية الاخرى " تتوزع طبقا لفكرة توازن المنتج ، اى عندما يصل الى نقطة التوازن التى ينتج راس المال " والموارد الاخرى " عندها عائدا متساويا ، يعود على المنتجين بأقصى قدر من العائد ، اى اقل قدر من النفقه . على أنه

---

(١) قد يقال انه اذا افترضنا معدلا معينا للتفضيل الزمنى ، وان حجما معينا من الحاجه يعتبر مطلوبا لصفة اساسيه ، هل لاتعتبر مسألة الوصول الى الحد الاقصى بالنسبة الى هذه الشروط المطلوبة مازالت باقية ؟ هل لايتطلب " مبدأ اقل نفقة " ان توزع الموارد بدقه طبقا لنمط معين وأى شىء لايتطابق مع هذا النمط يمكن ان يكون ذا طابع " غيراقتصادى " ؟ وبعبارة اخرى هل ليس لمبدأ معادلة العائد الحدى لرأس المال فى كل الاستخدامات تأثير ؟

واذا ساد مثل هذا المبدأ فان هذا يتطلب بطبيعة الحال ان توضح الاولوية للحاجات والنفقات المختلفة (التى تشمل النفقات المخصصه للموارد النادرة) بواسطة مؤشر عام . وهذا يمكن عمله دون حاجه لنظام السوق الحرة لتقديم المرشد الآلى للاولويه الاقتصادية . وعلى اية حال ، ماهو المعنى الذى يمكن ان يعطى لتحقيق " حداقصى " من هذا النوع اذا ماتركنا فكرة المنفعه ، ومن ثم الوصول الى " الحد الاقصى " للمنفعة الصافية خلال الوقت ؟ ان المرء يحتاج ، على اية حال الى نوع من المستوى الموضوعى للتفضيل الزمنى ، وذلك لاعطاء معنى محدد للخسارة التى عانا ها خلال الوقت وذلك للفشل فى تطبيق مبدأ معادلة الناتج الحدى عند كل لحظه من الزمن ، ومثل هذا المستوى لاتقدمه لنا النظرية الاقتصادية . ان مانفقده نتيجة للاخفاق فى الوصول الى " الحد الاقصى " قد يكون اقل من الخطأ الممكن حدوثه فى اى نظام اولوية اقتصادى يمكن ان توجده السوق الحرة او اية وسيلة اخرى ، وقد توجد ظروف قد يكون من الاحسن طبقا لها ان نتجاهل مثل هذا المبدأ بدلا من اخذه فى الاعتبار .

يبدو ان هناك سببا خاصا يدعو الاقتصاد الاشتراكى لأن يغض الطرف عن مبدأ المساواة فى العائد الحدى الصافى ، وان يأخذ بقاعدة بديله كمبدأ لاستثمار راس المال . هذا السبب يتعلق بقدم الآلات وبعدم اليقين الذى تحدثه التجديدات الفنية التى تنتظر انخفاض سعر الفائدة لخلقها وادخالها فى العملية الانتاجية . ومن المعروف أن التقدم الفنى لايكمل المعدات الموجوده فحسب ، بل يجعل قدرا كبيرا منها باليا ، وينتج عن ذلك ان كل مرحلة جديدة من تكوين راس المال والتى تتسبب فى عمليات انتاج طويله تجعل جزءا كبيرا من عمليات الانتاج القديمة والقصيرة بالية . فعندما يكون معدل تكوين راس المال منخفضا ، وعمر المعدات المادية قصيرا ، فأن مايحدث عن ذلك ليس بذى اهمية كبيرة . ولكن عندما تتمشى فترات التكوين الرأسمالى السريع مع المراحل الفنية فى التاريخ الاقتصادى [1] ، فأن الضياع الذى يحدث من الاستغناء عن المعدات البالية ، وعن الوحدات الانتاجية القديمة سوف يكون كبيرا بشكل غير عادى .

وفى الاقتصاد الفردى او الرأسمالى ، يبدو ان انخفاض سعر الفائدة فى المستقبل ، كنتيجة لنمو تكوين راس المال ، من النادر أن يحسب (يخصم) بطريقه ملائمة بواسطة المستثمرين او المنظمين [2] ويؤسس هذا الخصم على تعميم يقوم على درجة كبيرة من التقريب ، ويستند على الماضى القريب ولا يعمل حسابا لقدم الالات غير العادى [3] والى المدى الذى يمكن فيه توقع مثل هذه التغيرات ، كما يحدث بشئ من التقريب فى الاقتصاد المخطط ، يكون من الاقتصاد الاستثمار فى العمليات الفنية الجديدة قبل ذلك الانخفاض فى سعر الفائدة الذى سوف يجعلها فيما بعد مربحة . وبعبارة اخرى الخروج على مبدأ العوائد الحدية المتساوية ، وتطبيق خصم زمنى مختلف [4] على الاقسام المختلفة

---

(١) كما حدث اثناء الثورة الصناعية ، وفى روسيا السوفيتية ، وقد يكون الحال كذلك الى حد صغير فى بقية العالم المعاصر .

(٢) مثال ذلك مخصصات استهلاك الآلات والمعدات التى لاتدخل فى حسابها التقادم الفنى abnormal obsolesence

(٣)

(٤) different time discount .

فى صناعة ما وفى النظام الاقتصادى كله ، واستثمار جزء من الموارد الرأسمالية المتاحة بطرق تعود لا بسعر الفائدة العادى السائد فى الوقت الحاضر ، ولكن بالسعر الذى سوف يسود بعد عشرة سنوات او عشرين سنة من الآن . وسوف تكون الميزة هى تقادم أقل واستخدام اطول فائدة للآلات والمعدات(٥) .

أن للاقتصاد الاشتراكى قوانينه الخاصة وله نظامه الحسابى والمحاسبى المتعلق به هو الحال بالنسبة للاقتصاد "الحر"

---

(٥) لنضرب لذلك مثلا : اذا لم يتحقق المرء انه بعد خمس سنوات سوف يكون غنيا بدرجة كافية لبناء قصر ، فانه قد يبنى لنفسه منزلا ، سوف يكون عدم الاستخدام فيما بعد ولكن اذا كان الانسان قادرا على التنبؤ بثروته فى الخمس سنوات ، فانه من المفيد له ان يتغاضى عن بناء المنزل ، ويعيش فى شقه صغيرة فى هذه الفترة ، ويبدأ بالفرق فى ارساء اساس القصر

ثالثا — الحساب الاقتصادى بين نظامى السوق والتخطيط

الوضع الامثل للرفاهية : وقد خفت حدة الجدل السابق بعد ان قامت الخطط الخمسيه بدورها فى التنمية فى الاتحاد السوفيتى ، وكذلك حتى بعد تطور فكرة الوضع الأمثل للرفاهية فى الكتابات الاقتصادية فقد اصبحت الشروط المثلى للرفاهية فى جانب الاشتراكيه بدلا من أن تكون ضدها ويرجع ذلك الى الحالات المسماه بأنواع الانتاج " منخفضة النفقة " ، والتى تكون النفقة الحدية فيها اقل من المتوسطه ، فتحليل هذه الحالات يبين انه فى ظل الاشتراكية فقط حيث لا يعتبر الربح هدفا ، وقد تدار بعض المشروعات بخساره احيانا يمكن ان ينطبق مبدأ مساواة الثمن مع النفقه الحدية .

على انه اذا ما أردنا ان نتعرف على كيفية تحديد " شروط الوضع الامثل " فسوف تجابهنا صعوبة كبيرة ، فقد اثبت موضوع توزيع الدخل بأنه عقبة متعبة فى المناقشة ، وانه يجعل تحليل الاقتصادى غير واقعى ، نظرا للتجريد الذى يلجأ اليه فى مشكلة تخصيص الموارد وعزلها عن مشكلة توزيع الدخل (١) .

ويعتبر الفصل بين تعريف "الرفاهيه القصوى" وتوزيع الدخل موضع مسألة . فالبعض

---

(١) كان هناك طريقان لتناول هذه المشكله الحرجة لتوزيع الدخل ، احدهما : هو ان يتضمن التحليل بيانا عن التوزيع يكون بين شروط الوضع الامثل نفسها ، وقد كان هذا هو الاتجاه الذى اتبع بواسطة "لونر" الذى قرر أن القيمة المحتمله لجمله الاشباعات تصل الى اقصاها بواسطة تقسيم الدخل بالتساوى ولم يكن ذلك مقبولا لدى معظم الاقتصاديين ، وذلك على اساس الفكرة القائلة بأن ما يسمى بمقارنات المنفعة بين الاشخاص ليس له اساس علمى او من ثم فان المرء لا يستطيع ان يعرض شيئا متعلقا بالدخل دون ان يدخل حكما قيميا او خلقيا ولذلك يقررون ببساطه ان توزيع الدخل " مفترضا " ثم يتقدمون بمقترحات عن التوزيع الامثل للموارد على ضوء هذا الفرض وتؤدى هذه الوسيله الى نتائج شاذة من الناحية العملية . فمثلا يمكن القول بأن الرفاهية يمكن ان تزداد بالخروج المقصود على شروط الوضع الاقصى للرفاهيه ، وذلك بوضع السلع النادرة مثلا فى بطاقات أو اعطاء أعانة للاغذية وبناء المساكن او فرض الضرائب على الترقيات .

انظر A. P. Lerner, Economics of Control, New York 1944 p29.
Little, Critique of Welfore Economic

يعرف " الوضع الأقصى " بانه ذلك الوضع الذى لايمكن فيه تحسين حال فرد دون خفض مستوى فرد آخر ٠ وتعتبر هذه الطريقة مقيده " للوضع الاقصى " فطبقا لها ليس هناك وضع فريد ولكن هناك عددا كبيرا من الاوضاع القصوى الممكنة ، وهى كمقياس للسياسة لاتقول شيئا بالنسبة لمعظم التغيرات التى تحدث وتتطلب حكما ، وهى تغيرات تتضمن كسبا للبعض وخسارة للبعض الآخر ٠

ثم اقترح تعريف آخر سمى " بمبدأ التعويض" وهذا المبدأ يقرر ان الرفاهية " المثلى " تتحقق اذا لم يكن من الممكن حدوث تغيير يمكن ان يسبب كسب كافيا للمستفيدين من التغيير لتمكينهم من تعويض الخاسرين منه اذا كانوا يريدون ذلك بحيث يتركون هؤلاء الاخيرين فى حال ليست اكثر سوءا مما كانوا فيه قبل حدوث التغيير ويعتبر هذا التعريف معيبا ، ذلك لانه يفترض أنه فيما بين الافراد المختلفين يعتبر الكسب والخسارة المتساويين فى الدخل النقدى يمثلان كسبا او خساره فى الرفاهية" وفى هذا العيب يختفى تحيز مماثل لذلك المتعلق بالتعريف السابق ان هذا يعنى القول بأن عملا معينا يعتبر مقبولا اجتماعيا اذا كان الكسب الناتج عنه مقاسا بالنقود لاولئك الذين يفيدون منه يزيد عن الخسارة ، مقاسة بالنقود ، التى يعانيها الخاسرون ومثل هذا المعيار فيه تفضيل لتوزيع الدخل القائم (١)

والى جانب النقص فى هذا المقياس ، فأنه حتى بالنسبة للاغراض التحليليه فان مشكلة تخصيص الموارد الانتاجية ومسألة توزيع الدخل لايمكن ان يفحصا على انفراد ٠

---

(١) وتفضيل هذا التعريف للتوزيع القائم ليس سببه ان وضع الدخل للافراد محل البحث يؤثر فى قدرتهم على التعويض (هذا يتوقف ببساطه على نتيجه التغير الذى يحدث) ، ولكن بسبب ان توازن الكسب والخسارة من التغير لايدخل فى حسابه الفارق بالنسبة للرفاهية ، الذى يحدثه كسب معين اوخسارة فى الدخل للافراد المختلفى الدخول (اى انه يمثل كسبا وخسارة اقل بالنسبة للرجل الغنى اذا ماقورن بالفقير) ولذلك فكسب معين فى الدخل بالنسبة للاغنياء قد يكون كافيا لتمكينهم من تعويض الفقراء الخاسرين بدرجة كافية تترك الاخيرين عند نفس مستوى الدخل السابق ٠ ولكن لايمكن ان نستخلص من هذا انه اذا كان التعويض لم يدفع فى الواقع فان الكسب فى الرفاهية للاغنياء اكبر من الخسارة فى الرفاهية بواسطة الفقراء الخاسرين ٠

وفى هذا المعنى يقول " لتل " : ان مسألة توزيع الدخل تعتبر منطقيا مسألة سابقة على الناتج " المثالى " . والسبب هو ان أى توزيع للدخل النقدى بين الافراد والطبقات يكون له معنى فقط (فيما يتعلق بالرفاهية الاجتماعيه) الى المدى الذى يحدث فيه توزيعا معينا للدخل الحقيقى . ومعظم التغيرات فى توزيع الموارد ، ومن ثم فى النسب التى تعرض بها السلع المختلفة (وفى اسعار هذه السلع) لابد أن تغير توزيع الدخل الحقيقى بين المجموعات المختلفة من المستهلكين .

وأوضح مثل على هذا (فى مجتمع فيه الدخول غير متساوية) هو انتقال الموارد من انتاج الكماليات الغالية الى انتاج الضروريات ، مع عرض اقل للمنتجات الاولى ، وعرض اكبر للثانية ، وانخفاض اسعارها نتيجة لذلك . وهذا التحول فى الانتاج ذاته ، مستقلا عن أى تغيير فى الدخول النقدية النسبية للافراد ، يعدل توزيع الدخل الحقيقى لمصلحة المستهلكين الفقراء . ولاريب أن الدخل الحقيقى يمكن فقط أن يعطى معنى اذا ما قيس بالرفاهية ، وهذا الاخير يتأثر كما هو معترف به بالتوزيع .

وقد اثرت هذه النتيجة فى الاقتصاديين فجعلتهم يعاودون النظر فى الآثار التطبيقية للمبدأ المسمى "بالمبدأ الحدى" وهو القائل بأن الموارد يجب ان توزع بين الانواع المختلفة للانتاج بحيث تجعل الاثمان فى كل مكان مساوية للنفقات الحدية . ويتسبب تطبيق هذا المبدأ فى تشغيل الصناعات المعرضة للنفقات المتناقصه بخساره كلما كبر الناتج ، نظرا لانه فى هذه الحالات سوف تكون النفقة الحدية ، ومن ثم الثمن ، اقل من النفقة المتوسطة ، وبالعكس فى الصناعات المعرضة للنفقة المتزايدة التى تكون النفقه الحديه فيها اعلى من النفقه المتوسطة[1]

---

(١) وسوف تثور مشكلة فى الحال بالنسبة للاعانات التى تدفع للصناعات التى سوف تشغل بخسارة فاذا كان يقصد تشغيل السكك الحديدية مثلا او انتاج الكهرباء بخسارة ، فانه يفترض انها ستعان على حرب اولئك الذين لايستخدمون السكك الحديدية او الكهرباء . وبعبارة اخرى أذا كان تطبيق المبدأ الحدى يتضمن توسعا فى الناتج فى بعض فروع الانتاج وانتقالات الموارد الانتاجية اليها من فروع اخرى ، فان مستهلكى منتجات الفروع الاولى سوف يفيدون ، وسوف يكون الاثر على مستهلكى منتجات الفروع الاخيره غير موات ، وفى حالة ما اذا كانت انماط الانفاق لكل المستهلكين واحدة فقط ، فقد لايكون هناك اثر للتوزيع يمكن ان يؤخذ فى الحساب . والاثر الصافى لمثل تلك التغيرات فى التوزيع قد يكون نافعا اوضارا ، ولكنه لايمكن حذفه من الحساب . وبعبارة أخرى ، فأن هناك عدم اتساق منطقى فى الكلام عن تطبيق مبادىء معينة فى التخصيص فى مواجهة توزيع معين للدخل الحقيقى نظرا لان تطبيق مثل هذه المبادىء اوعدم تطبيقها ، سيساعد على تحديد ما هو هذا التوزيع ، بينما اذا ما اشار المرء الى توزيع الدخل النقدى (بدلا من الحقيقى) على انه معطى او مفترض ، فان المرء لايفعل اكثر من هروب شكلى من الصعوبة نظرا لان اثر التخصيصات المختلفة للموارد على الاوضاع النسبية لمختلف الافراد ، مازال يجب تقييمه وتضمينه فى الحساب .

وأهمية هذا بالنسبة للجدل حول مشكلة التسعير قد لاتبدو كبيرة لاول وهلة فالتحليل السابق يتضمن ان الحجه تكون فى جانب " نظام الثمن الحر " وأن الحديث عن الظروف والشروط المثلى لتخصيص الموارد ، يعتبر ذا قيمة ، أو يمكن أن ينطبق اذا كان توزيع الدخل " مثاليا " او قريبا من ذلك ، ولما كانت هذه المساواة فى الدخول النقديه غير قائمة عملا فأن النموذج يجب ان يتضمن اقترابا من المساواه اكبر من القائم فعلا فى المجتمع الرأسمالى . وهذا يعنى ان المناقشة قد تنطبق فى الاقتصاد الاشتراكى . وبهذا تنقلب حجة " ميزس " وزملاءه لتكون دليلا ضدهم .

وعلى اية حال ، فان هناك نتيجة اكثر اهمية يمكن اجمالها فى انه اذا اوضع الانسان سلسلة من الشروط المصاغة صياغة دقيقه ، والتى سوف يختبر شئ ما على ضوئها ، فأن الانسان يفترض ان هذا الشئ يمكن ان يعرف ويقارن بدقة ولكن عندما توضع بين شروط الوضع الأمثل الطريقة التى يوزع الدخل بواسطتها بين مختلف الافراد ، فأن هذه الدقه تأخذ فى التلاشى (١)

وقد انتهى كثير من الاقتصاديين الى ان الوضع الامثل لايمكن تعريفه بأنه وضع فريد ، بل يجب ان ينظر اليه كمنطقه او سلسلة من الاوضاع لايمكن ان يتخذ فى نطاقها اى اختيار حاسم يجعل المرء يتصور أن اى وضع داخل هذا المدى يعتبر احسن من اى وضع خارجى ، ولكن المرء لايمكن ان يكون اكثر يقينا من ذلك (٢) وعلى ذلك فاذا كان الوضع الامثل بالنسبة للاغراض

---

(١) ان المرء قد يعتقد ان مقارنة الرفاهية لمختلف الناس يمكن اجراؤها عملا ، ولكن من الصعب القول ان اى انسان يعتقد جديا أنه يوجد اساس عملى يزيد عن مجرد مقارنة تقريبية . فقد يكون فى مقدور المرء مثلا ان يحكم بان الفرق فى الرفاهية الذى حدث لـ "أ" بامتلاكه منزلا ليعيش فيه بدلا من كوخ فى معسكر مثلا ، يعتبر اكبر من الفرق الذى حدث لـ "ب" بامتلاكه سيارة ليركبها بينما لم يكن لديه سيارة من قبل . ولكن فى الوقت نفسه توجد حالات كثيره لاتتضمن مثل هذه الفوارق الكبيره فى الموقف ، وتكون فيها المقارنة صعبه ان لم تكن مستحيله . وبدلا من ذلك قد يعتقد المرء أن كل هذه " البيانات " تتضمن حكما قيما ، وفى هذه الحاله فأنه يصعب ان تكون للاحكام القيمية المتضمنه درجة كبيرة من الدقة .

(٢) قور " لتل أن " من الخطأ ان نفترض ان هناك اى شئ فيما عدا تقدير تقريبى جدا " للوضع الامثل " يمكن الوثوق بفائدته " ثم قال : " ان التحول من شروط " الوضع الامثل " يجب ان تكون كبيرة قبل أن يكون لدى المرء درجة معقولة من الثقة فى ان تحسنا سوف يحدث من محاولة تحقيقها .

وقور " بومل " ان رغبات الفرد غامضة غالبا ، لذلك لايحتمل ان يكون هناك ناتج مثالى فريد ولكن يوجد مدى كبير من التجميعات الممكنه من الناتج ، والتى تكون مفضله على السواء لأغراض معينه . وعندما يكون هناك بدائل كثيره لمعظم السلع ، فان الانحرافات الشديدة فقط عن الناتج المثالى هى التى يحتمل حينئذ ان تكون لها اهمية واضحة أنظر :

العملية يمكن تحديده كسلسله من الاوضاع الممكنه ، لاكوضع واحد ، كنطقه لاكنقطه على الخريطة فسوف يتبع ذلك ان " الاخطاء " فى تخصيص الموارد التى تقل عن عدد معين ليست ذات اهمية فى مشكلتنا . وحتى تتضمن اخطاء السياسة الاقتصادية خسارة واضحة فى ارفاهية فأنها يجب أن تكون اخطاء كبيرة وليست مجرد اخطاء صغيره ، على أن الاخطاء الكبيرة يمكن رؤيتها وتجنبها ببساطه . "

لقد كان من المسلم به ، لدى مدرسة " ميرس " انه ليس هناك اى شئ وسط بين المعقولية التى تتحقق بواسطة نظام الثمن فى السوق الحرة ، وعدم معقولية المخططين الذى يضربون عشوائيا فى الظلام . وحتى اولئك الكتاب الذين تصدوا للاجابة على هذه المدرسه ، قرروا بأنه عندما تعرف جداول الطلب ودالات الانتاج والموارد المتاحه فان مشكلة الاختيار تعتبر محلولة ، الا انه يبدو كما سبق القول انهم قبلوا ضرورة وجود نوع من الثمن للسلع الانتاجية . ويرجع ذلك الى التعقيدات التى تحدث اذا ما اريد الوصول الى حل بطريقه أخرى . واذا كان جوهر النظريه هو أن الانتاجيه الحدية للموارد المماثله يجب ان تتساوى فى كل الاستخدامات فمن المقبول ان يتم تحقيق هذه المساواه بالتفتيش المباشر على نتائج التحركات عند الحد بدلا من الالتجاء الى الطريقه القائلة بتثمين هذه الموارد اولا لكى نقارن اثمان المدخل مع قيمة المخرج ، وتوزيع الموارد على ضوء هذه المقارنة (١)

---

(١) اشار بعض الاقتصاديين الى ان مكتب التخطيط يحتاج لحل آلاف المعادلات حتى يستطيع تناول المشكله بالتفتيش المباشر ، والواقع أن الآلات الحاسبه الحديثه تجعل حل هذه المعادلات امرا ليس عسيرا .

ومن الحق ان الذى جعل المشكله العملية الخاصة بالحساب والمقارنة المباشرة " للانتاجيات الصافية " اكثر تعقيدا مما هى عليه اولا هوان الموارد الاقتصادية فى دنيا الواقع ليست متماثله ، ولكنها متنوعة تنوعا كبيرا وهذا صحيح بصفه خاصه بالنسبه لفكرة راس المال الموجودة فى الكتب المدرسية ، والتى تعتبر فى الواقع مكونة من مجموعة متنوعه ومتعدده من السلع الرأسمالية (آلات — معدات — مواد بناء — وقود طاقه — مواد أولية الخ) التى يمكن فقط ان تصاغ فى وحدة مشتركة عامه ، ومن ثم اذا ما اجملت — سواء قيست بعمل او بنقود — فأنها لايمكن قياسها بوحدات ذاتية . الا انه يمكن القول بان درجة التقريب التى يتوقع المرء فيها دقة فى النتيجة ، سوف تكون ذات اهمية بالنسبة لهذه المسألة . واذا كانت درجة منخفضة من التقريب كافية — اذا كان التصحيح للبعد الكبير عن " الوضع الامثل " هى كل مايحتاج اليه ، وليس التدعيم المستمد لوضع دقيق من التوازن فان طريقة نظرية غير كاملة ، قد يكون لها مزايا ملحوظه فوق الوسيلة المفصله التى قد تكون كاملة من الناحية النظرية .

نظرية الرفاهية " المثلى " وشكلها الواقعى

خلصنا فيما سبق الى انه مهما كانت صياغة النظريات الخاصة بالرفاهية الاقتصادية او بالاختيار الاجتماعى ، فانها يجب ان تشمل ، صراحة او ضمنا ، قولا يتعلق باوضاع الدخل الحقيقى النسبى للافراد الذى يتكون منهم المجتمع . وعلينا ان نبحث الآن النظرية كما صيغت فى شكل اكثر واقعية الفرى مايمكن ان تسفر عنه من نتائج واقعيه فيما يتعلق بالحاجه الى نظام معين من الاثمان .

والنظرية هنا تعتبر قريبة جدا من النظرية الشخصية فى القيمة . وكما تبدأ هذه النظرية الأخيرة من الرغبات او ردود الفعل التى يحدثها سلوك المستهلكين ، كذلك نجد نظرية الاختيار الاجتماعى تعامل الرفاهية التى تحاول الوصول بها الى الحد الاقصى ، كأنها تتركب من اشباع رغبات المستهلكين الافراد ، يضاف الى ذلك شرط هام ، هو اشباع تلك الرغبات التى يمكن ان تعبر عن نفسها فى السوق . ان الرفاهية الكلية هى عبارة عن مجموع الاشباعات الفردية وتوزيع الدخل يحدد الثقل الذى ينسب الى مختلف الاشخاص من مجموع هذه الاشباعات . والحجة التى تسند " نظام الثمن الحر " ، هى كما سبق القول ، انه يقدم لنا نظام تصويت بواسطة المستهلكين يعبر عن رغبتهم فى كيفية توزيع الموارد الانتاجية ، وهذا مايسمى بنظرية سيادة المستهلك التى سبق ان اشرنا اليها .

ولقد سبق ان رددنا على فكرة " سيادة المستهلك " على اننا نود القول بأنه لايمكن للانسان ان يقرر ان رغبات المستهلكين الافراد ليست ذات اهمية بالنسبة للاختيار الاجتماعى ، فهذه الرغبات يجب ان تؤخذ فى الحسبان بواسطة اى مخطط اوصانع سياسة اقتصادية . فوجود سوق تجزئة للمستهلكين يعتبر طريقة مفيدة وهامة لتسجيل هذه الطلبات . ولكن النقطه التى نريد وضعها موضع التساؤل هى ماذا كانت الرغبات الفردية كما تسجل فى السوق تعتبر العامل الرئيسى الذى يؤخذ فى الحساب ، وماذا كان يترتب على ذلك وجود جهاز يوجه الانتاج بواسطة مؤشرات السوق ، وانه سوف يؤدى بالضرورة الى نتائج صحيحة .

وقد رأينا انه بالنسبة لصلاحية سلوك سوق المستهلكين[1] كمؤشر ، يمكن ان يثور عدد من الشكوك :

١ — يوجد شك بالنسبة لمعقولية سلوك سوق[2] المستهلكين وقد سبق بيان ذلك .

٢ — هناك مسألة " الحاجات الجماعية " التى لا يمكن ان تشبع بواسطة الافراد معبرا عنها فى السوق بطريقة ملائمة . وقد ميز بعض الاقتصاديين فى هذه الحاجات بين نوعين : أ — الاشياء التى لا يمكن ان تملك فرديا فيما عدا الاغنياء ، مثل المتنزهات او معارض الرسم او المتاحف ب — الاشياء التى يجب ان يستمتع بها الجميع الى حد ما ، اولا يستمتع بها احد بالمرة ككرة القدم مثلا .

٣ — هناك تلك الحالات التى يعتمد فيها الاشباع الذى يحصل عليه المرء من شىء ما جزئيا أو كليا ، على استهلاكه (او استهلاك اشياء اخرى) بواسطة الآخرين ، وهى مجموعة قد

---

(١) وتقرر مدرسة " ميزس وهايك " ان هناك فقط نظامين للثمن : نظام ثمن آلى يتمثل فى ١٠٠٪ من سيادة المستهلكين ، اويوضع المستهلكون فى نظام محكم بواسطة " دكتاتور اقتصادى " ولا وسط بين النظامين . والحاله السياسية الشبيهة ، وهى التصويت فى الانتخابات يمكن ان تكون كافيه لالقاء الشك على مثل هذه النظره المبسطه . ونظرا لان النظام التمثيلى يبعد كثيرا عن وضع كل عمل (او اختيار) للتصويت العام بواسطة الافراد . ويفوض القرارات جميعا — باعتبارها أمورا خاصة بالخبراء — الى الممثلين البرلمانيين ، وبالتالى الى الوزارة او اللجان التى تختار بواسطة هؤلاء الممثلين ، ومع ذلك فان هذا يطلق عليه عادة " ديمقراطية " . وقد يكون استخداما شاذا للغة القول بأن الانسان يضع نفسه تحت رحمة الدكتاتورية فيما يتعلق بالاستهلاك ، لانه ترك للطبيب اختيار نظام الغذاء الامثل ، او قبل حكم مدير فندق او صاحب مطعم فى اختيار احسن الوجبات والفرض القائل بأنه ليس هناك وضع وسط بين السيادة الكاملة للمستهلكين (١٠٠٪) وبين الاختيار الدكتاتورى ، يمكن ان يبرر فقط اذا امكن اثبات انه لا توجد وسيلة عملية يستطيع بها المخططون ان يتخذوا القرارات بالنسبة للانتاج ، على اساس البيانات التى يقدمها سوق التجزئة ، حتى مع وجود درجة من التقريب فى النتيجة المثلى .

(٢) ان المعقولية التى تقال عن سلوك المستهلكين موضع شك ، كما سبق بيننا ، فبعض الناس يحتاجون لوقت طويل للتعلم حتى بعد ان يكبروا . وقد يكون من المبالغة ان نفترض ان عملية التعلم كاملة فى اغلبيته البالغين . وفى الحقيقه توجد دلائل كثيرة على عكس هذا الافتراض كما هو الحال فى مجال الادوية والمخدرات وغير ذلك . وهناك اسباب كثيرة تبين لماذا لا تكون رغبات البالغين فى اشياء معينة ذات علاقه وثيقه بالرفاهية المستمدة منها . ففى بعض الحالات تنقص المستهلكين المعرفه والمقدرة على التمييز ، نظرا لان خبرتهم بالبدائل محدودة ، كما فى حالات نظم التغذية البديلة او اشكال التسلية) لانهم لا يفكرون بعمق ، ويمكن ان يتأثروا بمؤثرات عاجلة اوسطحية (ومثال ذلك التأثر بالاسم او بغلاف البضاعه ، او بلمعان الجواهر المقلده ، اولانهم يخدعون ببساطة) . يضاف الى ذلك ان الحاجات الانسانية قد توجد فى درجات مختلفة من الوعى ، والناس قد يكونون على وعى ضئيل بها واذا كان المرء فى تقديره للسرور كهدف يعترف بالفروق النوعية للاشباع ، بمعنى اشباع اعلى

تتداخل مع المجموعة السابقة ، وقد سماها " ميد " (١) بالوفورات او انعدام الوفورات الخارجية فى الاستهلاك الخاص . ومن الامثلة التى سيقت لتوضيح هذه المجموعة تلك الحالات التى تشكل فيها العادات الاجتماعيه المالوفة او العرف الحاجة الى الشىء : اذا كان المرء لديه مثلا عربة او تليفزيون فخم ، او يمكن ان يقيم حفلات اكبر من جيرانه ، فأن المرء يكون سعيدا . ولكن اذا كان الجار يستطيع ان يسبق الانسان فى مثل هذه الانفاقات فأن السعادة قد تخلى مكانها للبؤس والاكتئاب . وحتى فى غيرهذه الحالات ، فان الانسان قد يفيد او يضار ، بأنفاق أو بعادات زملائه كالمنزل الذى يبنيه والالوان التى يطليه بها او بواسطه ماذا كان الامتزاج الاجتماعى بالجيران يزيد الاذواق المشتركه فيما يتعلق بالموسيقى الى غيرذلك .

نخلص من ذلك الى نقطه اساسية هى : ماهى القيمة التى يمكن ان توكل الى "وضع امثل" يعرف فى شكل اشباع اقصى لرغبات المستهلكين ، والى الاجهزة التى توسم لخدمته ، طالما أن هناك شكا فى معقولية سوق المستهلكين — حتى ولو لم نستطع ان نعرف ماهو السلوك الرشيد او المعقول . وعلى ذلك فان هذا الوضع الامثل يعتبر ذا أهمية صغيرة ، ومانفقده يعتبر ضئيلا اذا ماتبعنا جهازا اقتصاديا يكون فقط قادرا على موازنة الانتاج مع طلب المستهلكين بدرجة تقريبية أقل مما يحدث نظريا فى حالة نظام الثمن الآلى .

أن مجرد الاشارة الى الحاجات الجماعية يدل على ان الحاجات البشرية جميعها لاتسجل فى السوق ، وأن هذه الحاجات تتنافس كفايات اجتماعية مع الغايات التى يخدمها

= ومن المؤكد انه سوف لايوجد اناس كثيرون يطلبون بشىء من الجهد يجب ان يقرر مقدار الموسيقى التى تلعبها الاذاعه ونوعها بواسطة جهاز السوق .

وعندما تأتى الى الاختيارات التى تمتد خلال الوقت فان التفضيلات الفردية تعتبر غير معقولة وقد تميل لتقدير المستقبل تقديرا فيه قصر نظر يجعله اقل من قيمته ، وهو امر لايعتبر ملائما او هاما فى الاختيار بين الاستهلاك الحالى وبين الادخار فحسب ، ولكن هام بالنسبة للاختيار بين السلع المعمره وغيرالمعمرة ايضا

(١)

نظام السوق .

ولما كانت الحاجات ليست فردية بحت ، ولكنها تمتزج اجتماعيا ، وتحتوى على عناصر مألوفه " اتفاقيه" او عرفيه ، فاننا سوف نبحث هذا الموضوع فى اطار من الحركة او التغيير الاقتصادى .

قيمة هذا الجدل بالنسبة للتنميه الاقتصادية والتخطيط

ان التحليل السابق للوضع الامثل كان مؤسسا على نظرية التوازن الثابت . وعلى الرغم من أن هناك محاولات بذلت لمعاملة مشكلات ديناميكيه معينة بطريقة مماثله [1] فقد استبعدت الاعتبارات الهامة التى تؤثر فى التنمية الاقتصادية . ومع ذلك اذا ما بحثنا عن اهميه المسائل التى دار حولها الجدل الذى اثاره " ميزس" فأن دورها فى مجال التنميه الاقتصادية وفى مشكلات التخطيط هو الذى يجب ان يثير اهتمامنا .

وفى هذه النقطه يثور سؤال فى أذهاننا هو : الى اى مدى يمكن للمرء ان يقرر بطريقة جدية ان هناك محتوى واقعيا محددا يمكن ان يعطى لفكرة الانتاجية الاجتماعية الحديه (فى شكل اضافات الى رفاهية المستهلكين ، يمكن ان تجعل هذه الرفاهية ممكنة فى يوم من الايام) لقدر معين من الاستثمار فى الوقت الحاضر لزيادة قدرة صناعة الصلب فى اقتصاد ما بمقدار بسيط ؟ واذا كان ذلك ممكنا ، فالى اى مدى يمكن ان يعتبر مدير مشروع فرد من مشروعات الصلب كفئا فى التفكير والحساب طبقا لهذه الفكرة ، سواء كان ذلك فى اقتصاد رأسمالى او اشتراكى ؟ والآن كيف يمكن ان تختلف المشكله الاقتصادية ، وماهى مظاهرها الهامة التى يمكن ان تتغير اذا ماوضعناها فى اطار من التغير الاقتصادى ؟

---

(١) عوامل الاستثمار مثلا كتوزيع للموارد خلال الوقت ، بدلا من توزيعها بين مختلف الاستخدامات فى لحظة معينة من الزمن .

يمكن ان نشير هنا الى اختلافات هامه ثلاث :

١ — اعتماد الحوادث على بعضها فى مختلف الصناعات ومختلف القطاعات ، ذلك الاعتماد الذى يظهر فى النظرية العادية للتوازن فى شكل " وفورات خارجية " ويعتبر هذا امرا بالغ الاهمية فى نظرية التنمية ، ذلك لأنه يؤكد اعتماد التغير عند نقطه ما على التغيرات التى تحدث فى الوقت نفسه عند نقطه أخرى . فالنمو فى صناعة معينه مثلا ، يعتمد على وسائل النقل الملائمة ، او على نمو صناعات مكملة .

٢ — هناك مسألة كيفية تأثر مجرى التغير بالمعرفة غير الكامله او بالنقص فى بعد النظر .

٣ — ان الاشياء التى تظهر كمعطيات فى المشكله الستاتيكية تتحول الى متغيرات ومتغيرات تابعه فى حالة التغير او التنميه الاقتصادية فمن ناحية الانتاج نجد ان مالدى النظام من موارد انتاجية " من الناحيتين الكمية والنوعية " ومن ثم هيكل نفقات الانتاج ، يشكل بواسطة التغير التاريخى ومن ناحية الاستهلاك نرى نمط الحاجات الانسانية نفسها ، " خريطة سواء المستهلكين " التى تواءم معها الموارد الانتاجية فى مشكلة تخصيص للموارد الستاتيكية — يخضع لكثير من التغير والتطور .

والعامل الاول ، وهو اعتماد الحوادث على بعضها ، اكبر وادق فى نظام التخطيط من فكرة الوفورات الخارجية التى تظهر فى النظرية المألوفة . والفارق الاساسى بينهما يصبح واضحا عندما نجمع بين هذا العامل والعامل الثانى ، وهو النقص فى بعد النظر وعندئذ يصبح من الواضح ان حدوث شىء عند نقطه ما سوف يعتمد على توقع التغيرات التى تحدث فى مكان آخر ، واذا كان هناك اساس ضئيل لمثل هذه التوقعات — بعبارة اخرى اذا كان احتمال حدوث التغيرات الأخرى فى بعض الحالات ليس متيقنا — فان اية مجموعه من التغيرات المترابطه سوف لاتحدث بالمرة وهذا الموقف يعتبر مألوفا فى الدول المتخلفه : فصناعة مالاتقوى على النمو فى منطقة معينة لأن النقل والتسهيلات الاخرى ليست متاحة هناك ، وكذلك فتسهيلات النقل او الصناعات المكملة او مشروعات الدقوى لاتتطور فى هذه المنطقه نظرا لغياب الصناعة الرئيسية . كذلك قد تخفق صناعة هندسية فى النمو بسبب عدم اليقين فيما يتعلق بتطور الصناعات الاخرى التى يهيء نموها

طلبا على السلع الهندسية ، بينما نجد فى الوقت نفسه ان هذه الصناعات الأخرى قد لاتقدم او قد تتأخر لأن المنتجات الهندسية غير متوفرة . وقد اصبحت هذه الامثله امرا واضحا للجميع فيما عدا الغلاة من انصار الحرية الاقتصادية .(١)

وينبنى على ذلك ان انواعا معينة من التنمية الاقتصادية تؤخذ فى الاعتبار اذا كانت التنمية مخططة مركزيا كعملية عضوية كلية ؛ اما اذا كان القرار الاقتصادى يرجع الى نظام ثمن لامركزى (حيث يضع المديرون الصناعيون قرارا تهم الخاصية بالناتج والاستثمار على اساس النمط الموجود لأسعار السوق اوالاسعار المحاسبية معدله بواسطة تخمينات عن حركات الثمن المستقبله) فأن هذه الانواع من التنمية لاتقوم اطلاقا .(٢)

وبعبارة اخرى ، فان نوع الجهاز الذى تتخذ القرارات الاقتصادية بواسطته قد يكون العامل الحاسم فى تحديد شكل التنميه واتجاهها ، وليست المسألة مجرد عدم امكان الاعتماد على نظام الثمن الآلى لاحداث نتيجة مرغوب فيها اجتماعيا ، ولكن هناك سبب للافتراض بأن هذا النظام قد يكون هو نفسه عقبة فى سبيل التنمية المرغوب فى تحقيقها . والمهمة الاساسيه للتخطيط كجهاز اقتصادى هى أنه وسيلة لاحلال ترابط سابق للعناصر التى يتكون منها برنامج التنمية — اى قبل أن تتجسد القرارات فى اعمال وفى ارتباطات فعليه — محل ذلك الترابط اللاحق الذى يقدمه نظام التثمين اللامركزى ، عن طريق اثر المراجعة " لحركات الثمن التى تعتبر الاثر الناتج — والذى يتأخر بصفة عامة — للقرارات السابقه " التى تكون قد احدثت تأثيرا فى تغيرات المدخل او المخرج الفعلية .(٣)

والمعروف ان العمليات الاقتصادية ، وعلى الاخص تلك المتعلقة بالاستثمار فى راس المال الثابت تحتوى على ثغرات زمنية هامة فى الموازنه . وبطبيعة الحال فان التخطيط المركزى قد لايحقق الترابط

---

(١) وقد ظهر ذلك فى الكتابات الاقتصادية متخفيا فى المناقشه الخاصة "بالصناعات الوليدة" وقد حشرت الفكرة بطريقه غير مرغوب فيها فى معظم الكتب المدرسية فى مجموعة الحالات الاستثنائية ، ودفع بها فى ركن غامض من هذه الكتب .

(٢) وحتى اذا بدأت طبقا لدافع روح التفاؤل الجماعى من جانب المتخذين للقرارات الاقتصادية فأن الاجزاء والتفريعات العديدة للتنميه سوف ينقصها الترابط ، ويتبع ذلك انها قد تتضمن خللا متتابعا وانحرافات كثيرة من المحتمل ان تكون جدية ومكلفة .

(٣) اذا افترضنا أن العمليات الاقتصادية لانهاية لها بحيث يمكن معاملة المراجعه عن طريق التغيرات فى الثمن على انها تجرى فى نفس اللحظه ، فانه يمكن أن نعتبر ان نوعى الترابط متماثلين والغرض الواقعى على

" المثالى " ولكن الى المدى الذى يستبعد فيه مايمكن ان يسمى "بعدم اليقين الشخصى" وهو عدم اليقين الخاص بكل متخذ للقرار على حدة ، بالنسبه للاعمال الحالية والمستقبلة لمتخذى القرارات الآخرين ، يكون من الواضح ان لدى التخطيط المركزى كجهاز ترابط امكانية اكبر من اى نظام لامركزى ، ومن المعقول ان نتوقع منه نتيجة اكبر فائدة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادى .

القرارات التى تجابه المخططين :

اذا حاولنا ان نعطى صورة واقعية لنوع القرارات التى تجابه المخططين وصانعى السياسة فى ظل ظروف من التغير الاقتصادى ، فانه يبدو واضحا أن القرارات الاستراتيجية التى تؤثر فى التنمية الاقتصاديه لايمكن ان تترك فى النظام الاشتراكى الى الحكم الآلى لنظام الثمن الذى يعتمد عليه السوق . وسوف نعرض هنا لبعض هذه القرارات الاساسية .

١ — القرار الخاص بمقدار العمل والموارد الاخرى التى ستخصص للاستثمار فى العمل الانشائى الذى يقصد به زيادة انتاجية العمل فى المستقبل . ولقد رأينا أسبابا عدة تدعونا للاعتقاد بأنه ليس هناك اساس سليم لكى نتوقع اننا سنصل الى الوضع الامثل اذا كان هذا القرار سيترك تحديده لاى نوع من عمليات السوق (وذلك باغراء المدخرين على الادخار مثلا عن طريق سوق للقروض الحكومية) . (١)

٢ — القرار الخاص بكيفية توزيع الموارد الاستثمارية بين قسمى الصناعة : الصناعات التى تنتج سلعا راسماليه ، والصناعات التى تنتج سلعا استهلاكية . ويعتبر هذا القرار بالغ الأهمية ويحكم المعدلات النسبيه فى الاستهلاك والاستثمار فى المستقبل القريب ، وكذلك يحكم معدل نمو الناتج ككل .

---

(١) يقرر "دوب" ان معظم الكتابات مثل : لانج ، بيجو ، قد اعترفوا بأن هذا القرار يتخذ بواسطة الحكومة باسم المجتمع ككل — المرجع السابق ص ٧٧ .

واكثرمن ذلك ، فانه لايمكن للانسان ان يتصور ان الحكم الآلى يمكن ان يترك لجهاز السوق ذلك انه فى اى نظام غيرمخطط ، يمثل الاستثمار فى التوسع فى السلع الرأسماليه عملا من اعمال العقيدة المثلى العقيدة فى ان الاستثمار سوف يدعم فى النظام الاقتصادى كله بحجم وشكل يبقيان الطاقه الانتاجية الجديدة لصناعات السلع الرأسماليه نشيطه ٠ وقد تكون عقيدة اولئك الذين بدأ التوسع ضعيفة ، او قدتكون بالغة الحماسة حسب الظروف ، ولكن ليس هناك من سبب يدعونا الى ان نتوقع ان القرارات التى تبنى على الصدفه لسلسلة من المديرين (او مجالس الادارة) غيرالمترابطين سوف تكون قرارات " مثلى " مهما بذلوا من دراسة لمؤشرات السوق ويمكن الأفتراض دون خطأ كبير أن العكس هو الصحيح ٠

٣ ــ هناك قرارات تتعلق بتوطن الصناعة الذى يرتبط ، كما رأينا ، بالقرارات المتعلقة بالمواصلات وتطويرالقوى ، وكذلك بالقرارات التى تؤثر فى عرض العمل ، مثل التنمية الحضرية ، وسياسة الاسكان ، وتسهيلات التدريب ٠ ولايمكن الوصول الى التوطن " الأقل نفقه " لأية صناعة الا اذا عرفنا أى عامل من هذه العوامل التى تعتمد على بعضها سوف يعامل كمتغير فى المشكله ، وايها سوف يؤخذ كعنصر ثابت ، سواء كان المكان الامثل للمشروع الجديد او الصناعة الجديدة يجب ان يختارعلى اساس خريطه المواصلات ، او خريطة القوى ، او غيرها طبقا لوضعها المثالى اوسواء افترضنا ان هناك مواءمات سوف تجرى فى هذه العوامل ، وسيجرى الاختيار على اساس توازن بينها جميعا فى نفس الوقت ٠

ومن الواضح ان كل مايمكن لجهاز الثمن الآلى عمله هو ان يفسر " اقل نفقه " بأول هذه المعانى على اساس العوامل المخيطه الأخرى كما هى فى الوقت الحاضر ٠ وهو غيرقادر على تسجيل الظلال التى تحدثها الحوادث المقبلة التى مازالت ستتحقق ٠ ومع ذلك فأن ثانى هذه المعانى " لاقل نفقة يُعتبرهاما بالنسبة لاى قرار اجتماعى فيما يتعلق بتوطن الصناعة ٠ والى المدى الذى يهتدى فيه المديرون الصناعيون فى نظام لامركزى عن التفسيرالدقيق لقواعد التثمين التى قال بها بعض الاقتصاديين(١) ويدخلون المستقبل فى حسابهم ، فانهم سيلجأون الى تخمينات وتوقعات مماثلة

---

(١) لانج وليرنر

لتلك التى يقوم بها المنظمون الرأسماليون ، تكون عوضه الى القيود والعيوب ذاتها .

ان القرارات الاساسية من هذا النوع سوف تكون اطار التنمية الاقتصادية ، وتحدد شكلها العام واتجاهها ، وفى هذا الاطار العام فقط يمكن للقرارات المؤثرة فى ملاءمة الانتاج لرغبات المستهلكين ان تقوم بدورها . وفى نطاق من التغير والتنمية لا يمكن الافتراض بأن حاجات المستهلكين تشكل المعطيات (١) (البيانات) المفترضة لمشكلة تخصيص الموارد (٢) . ولا يستطيع الانسان ان يتصور عملية تغير اقتصادى بدون نمط متغير من الحاجات الانسانية ، حتى اذا كان ذلك ناتجا ثانويا مباشرا للدخل المتغير وظهور منتجات جديدة (٣) .

واذا تركنا اسطورة المستهلك كفرد منعزل ، وادخلنا فى حسابنا العنصر القوى الخاص بالمألوف الاجتماعى فى جميع الحاجات البشرية ، وبصفة خاصة تلك الحاجات الأعلى من مستوى المسائل الضرورية للعيش ، فأننا سوف نتحقق من ان المستهلك وحاجاته يعتبر ناتجا اجتماعيا يشكل بواسطة السلع التى تدخل تجربته ، وبواسطة المستويات الاجتماعيه والعادات التى نشأ وسطها . ولهذا فلا مناص للسياسة الاقتصادية فى تشكيلها لمجرى التنمية من ان تشكل معها النمط المتغير لحاجات المستهلكين ، كما هو الحال فى اجهزة التليفزيون والثلاجات ، وكذلك فيما يتعلق بالمخدرات ومجلات الاطفال ، فان صانع السياسه الاقتصادية لا يمكن ان يتخلى عن مسئولية تقرير ما اذا كان المجتمع سوف يكون احسن او اسوأ عندما توضع هذه الاشياء فى الانتاج . وسوف يحدث حكم السوق عليها ، قبل ان تصبح جزءا من طريقه الحياة المقبوله ، نتيجة معينة ، ثم يحدث نتيجة اخرى فيما بعد . فعلى اى منهما يمكن ان يعتمد المخطط؟ . ومن الحق ان الحكم

---

(١) Data

(٢) يتضح هنا الاختلاف الثالث الذى سبق الاشارة اليه بين ظروف التغير وظروف التوازن الثابت وهو ان المعطيات الثابته فى النظرية الستاتيكيه تنقلب الى متغيرات ومتغيرات تابعه فى التطور والتغير .

(٣) وقد يكون خياليا ان نفترض بأن الحاجات لهذه السلع الجديدة كانت مختبئة نوعا فى نفس المستهلك قبل ان تدخل فى تجربته — وانها قد كتبت فى مكان ما على ما يسمى " بخريطة السواء " الخاصه به تحت عنوان " الحاجات غير المعروضة " او حتى نفترض ان الحاجه الى الجديد يمكن ان تعامل على انها تشبه الحاجه الى شىء مألوف .

الأول (حكم السوق) قد لايكون فى الحقيقة . مؤشرا بالمره [1] بينما الاخير سوف يعكس الى حد كبير التغيرات فى العادات الاجتماعية التى تعتبر القرارات الماضية المتعلقه بالانتاج مسئولة عنها. ان وضع مستويات جديده عاليه سوف يكون دون شك احد الاهتمامات الكبيرة للمجتمع الاشتراكى ، وهو كذلك لاينفصل عن تحقيق مستوى أعلى من المعيشة [2] .

ان قليلا من أولئك الذين ناقشوا مشكلة توزيع الموارد يمكن ان ينكروا ان هناك انواعا اخرى من مشكلات الكفاية لاتعنى بها الموازنات الحدية التى تتحدث عنها نظريتهم . وعلى اية حال فقد تجاهل كثير منهم ان اهمية مشكله الكفاية قد تطغى عليها فى العمل مشكلات اخرى . ويبدو ان هذه هى الحال فى الاوقات التى تكون التنمية الاقتصادية فيها سريعة للغاية .

ان الكفاية التى تهتم بها مشكله توزيع الموارد ، هى زيادة فعالية الموارد التى يمكن ان تستخلص من الموازنات الحدية . وهذه الفعالية الزائده تتعلق بتلك الوحدات من الموارد التى تكون على الحد ، وتكون عرضه للانتقال من التوزيع " غير الملائم " الى التوزيع " الملائم " او الكامل . وعلى العكس من ذلك فان الكفاية التى تحدث فى مجرى التنمية الاقتصادية تكون من ذلك النوع الذى يكون مرتبطا بزيادة الفعالية الشاملة التى تستخدم الموارد بواسطتها بصفة عامة ، وعلى الاخص تكون مرتبطه بارتفاع فى انتاجية العمل نتيجة لتحسن فى التنظيم ، او فى الفن الانتاجى ، او لاستخدام اكبر لرأس المال ، أو بمزيج من هذه العوامل جميعا . وليس معنى هذا ان ارتفاع فعالية الموارد عن الحد (عن طريق توزيع اكثر ملاءمة لها) لايعبر عن نفسه كارتفاع فى الفعالية

---

(١) كاستفتاء تقوم به احد منظمات الاستفتاء مثلا ، يسأل ماذا كان الناس سوف يصوتون لحزب لم يسمعوا عنه بالمرة .

(٢) قرر بعض الكتاب ان احلال نوع من السلع والخدمات محل نوع آخر قد لايضيف الى رفاهية الناس الا قدرا اقل من وضع مستويات اجتماعية جديدة او من توجيه نشاطاتهم الى قنوات جديدة او اكثر قبولا . ان كثيرا من حاجاتنا تشكل بواسطة نفس نظام الانتاج الذى يوجد لامدادنا بها

المتوسطه التى تستخدم كل الموارد بواسطتها ولكنه يعنى بوضوح ان الارتفاع فى الانتاجية المتوسطة سوف يكون بمقدار اصغر كثيرا من الزيادة فى انتاجية الوحدات الحدية التى تكون معرضة للموازنه والانتقال ، أى اصغر بمقدار الدرجة التى تشكل فيها هذه الاخيرة نسبة صغيرة من الكل ، والاهتمام المبالغ فيه بما يجرى عند الحد قد يؤدى الى المغالاة فى الأثر النسبى للموازنات الحديه على الكفاية .

ولبيان ذلك نفترض أن تطبيق " قاعدة حدية " قد يتضمن انتقال موارد عند الحد تبلغ $\frac{1}{10}$ كل الموارد المستخدمة ، وان هذا الانتقال من الاستخدامات الاقل انتاجية الى اخرى أعلى انتاجية سوف يزيد من انتاجية الوحدات المنقوله بمقدار ×% . وعندما نأخذ متوسط الموارد كلها فان هذا الكسب الحدى فى الانتاجية سوف لا يبلغ بطبيعة الحال اكثر من $\frac{x}{10}$ % . ولهذا فتطبيق هذا المعيار للكفاية قد يكون له اهمية فى الصورة الكلية اقل مما يبدو من النظرة الأولى ، واهمية اقل بالنسبة لزيادة الفعالية الكلية التى توزع الموارد بمقتضاها .

ومن الناحية العمليه يبدو ان هذا الاعتبار الاخير قد احتل مكانه ذات اهمية كبيرة فى فترة النمو السريع فى الخطط الخمسيه السوفيتية . وفى مثل هذه الظروف فان المخططين وصانعى السياسات الاقتصايه قد يكون لديهم مايبرر اهتمامهم الكبير به بدلا من ذلك النوع من الكفاية الذى تعنى بها النظرية الحدية (١) .

وخلاصة القول أن القرارات الرئيسية التى تحكم التنمية الاقتصادية والرفاهية الانسانية يجب ان تتخذ كقرارات خاصة بالسياسة الاقتصادية بواسطة جهاز الحكومة المركزية ، وان المبادىء التى تحكمها لا يمكن ان توضع فى اية صياغة مبسطة . ومن بين هذه القرارات يوجد معدل الاستثمار وتوزيع الاستثمار بين السلع الرأسماليه والسلع الاستهلاكية ، ومعدلات النمو فى النقل والقوى

---

(١) انظر فى هذا المعنى آخذ الكتاب الراسماليين :

P. Wiles, Ecarcity, Marxism and Gosplan, oxford Econ. Papers. October 1953 pp 315-16

والوقود ، وكذلك فى الزراعه بالنسبة للصناعة والتوزيع الاقليمى للانتاج ، ومعدل ادخال السلع الجديدة وطابعها ، ودرجة التنميط او التنويع فى الانتاج التى يشعر الاقتصاد فى أية مرحلة من مراحل نموه بأنه يستطيع تقديمها . ومثل هذه القرارات يجب أن تتخذ بعملية مماثلة وعلى اساس بيانات مماثلة لما يحدث عند اتخاذ عدد من القرارات الاساسيه التى تؤثر فى الرفاهية الانسانية بدرجة لاتقل عن القرارات السابقة ومثال ذلك نسبة الدخل القومى المخصصة للتسليح وغيره من الانفاق العسكرى ، وحجم برنامج الاسكان ، ونوع التنمية الحضرية والسياسة النقدية القومية .

على ان هناك فريقا متحمسا يقرر انه يجب ان يكون فى امكان الاقتصادى ان يقول اكثر من ذلك ، ويعتقدون بان هناك معايير ممكنه بالنسبة لبعض انواع القرارات الاقتصادية ليس من الضرورى ان تتخبط كلها فى التخمين او فى الظلام . وعلى أية حال يمكن ان نعرض لبعض القرارات المتعلقه بالسلع الاستهلاكية . :

١ — اذا اخذنا القرارات المتعلقه بالنواتج النسبية للسلع الاستهلاكية المختلفه فأن هناك اشياء معينة لايوجد هناك شك كبير فيما يختص بها من حيث النسب الصحيحة ومكانها فى ترتيب الأولوية . ففيها يمكن ان نجد اتفاقا كبيرا فى مجتمع معين على انها تؤدى الى رفاهية اكبر . وهذه تنطبق على معظم الضروريات الأساسية للحياة : كالاسكان ، والمواد الغذائية الاساسية ، وقدر معين من الملابس ، والعناية بالاطفال ، واحتياجات الصحة العامة . وهذه أما ان تكون اشياء يوجد فيها قدر كبير من التماثل فى احتياجات الاسر المختلفه منها ، او عندما تكون توصيات خبراء التغذية او خبراء الصحة العامة مقبوله لدى معظم الناس كأسلم المعايير المتاحه لما يؤدى الى الرفاهية .

٢ — فيما يتعلق بالانواع الاخرى للسلع الاستهلاكيه ، فانه سيكون هناك معايير مبسطه نوعا متاحه لسلطه التخطيط ، وهى معايير بسيطه وملائمة بدرجة كافيه اذا ماادخلنا فى اعتبارنا تصحيح الابتعادات الحدية عن توزيع امثل للموارد لاالوصول الى وضع امثل فريد وقد رأينا ان هذا الأخير يعتبر سرابا . فاذا كانت اسعار التجزئة للسلع الاستهلاكية هى

التعبير " التقريبى " لعلاقات العرض والطلب القائمة لمختلف السلع (كما هو حالها فى الواقع الا اذا كان هناك نظام للبطاقات ، أو اذا وجد اما نقص فى السلع فى المحلات او كانت هناك صفوف منتظرة من المستهلكين) ، فان نسب هذه الاسعار الى النفقه الاساسية (١) لانتاجها قد تقدم مؤشرا لدرجة النقص فى العرض فى مختلف السلع . ويفترض ان البيانات متاحة بالنسبة للنفقة الراسماليه للناتج المتزايد بمقدار معين فى كل حاله معبرا عنها بنسبة راس المال الى الناتج والجمع بين هذه النسبة وبين النسبة الاولى يمكن ان تتخذ اساسا لنظام اولوية للمشروعات لزيادة عرض السلع الاستهلاكية المختلفه . ورفض متخذى القرارات الاقتصادية الخضوع لمثل هذه المؤشرات — اى انهم لايتخذونها كجهاز آلى وغالبا مايسمحون بادخال اعتبارات هامه وأعطائها ثقلا فى القرارات النهائية — لايعنى أن المخططين لايستخدمونها بالمرة او انهم لايدخلونها بطريقة جدية فى حسابهم فى كل الحالات عندما تكون لاختلافات فى النسب الهامه ذات حجم كاف يحدث اختلافا كبيرا فى رفاهية المستهلكين .

وأولى هذه النسب التى اشرنا اليها تعتبر فى النظام السوفيتى مساوية لسعر الضريبة على رقم الاعمال ، والتى تستخدم لتحويل الهامش بين النفقه الاولية للانتاج (ونفقه التوزيع لجمله والتجزئه) وبين ثمن التجزئه ، الى الميزانية مباشرة بدلا من تركه يعود الى المشروعات الصناعية او مشروعات التوزيع كارباح (٢)

وهناك تنازع فى البيانات حول ماذا كانت هذه الضريبة (ومن ثم اسعار التجزئة للسلع المختلفة) تعدل فى فترات قصيرة ومتعددة طبقا لموقف المتغير لسوق التجزئة ، او ماذا كانت

---

(١) Prime cost

(٢) وفى مجرى التخفيضات المتتابعه للاثمان فى السنوات الاخيرة فان التخفيضات قد اختلفت اختلافا كبيرا بالنسبة للسلع المختلفه . ويفترض ان هذه التخفيضات قد حكمت اما بتخفيضات فى سعر الضريبة على رقم الاعمال — وقد تكون اكبر للتخفيضات فى السلع التى يوجد فيها عرض وفير او بتخفيضات فى نفقة الانتاج كنتيجه لارتفاع الانتاجية . والتطبيق العملى قد يكون جمعا بين هذين البديلين ، فالاسعار بصفة عامه يتدعم طبقا لعلاقة ثابتة نوعا بالنفقات ، الا اذا كان التغير

تترك ثابتة لمدد طويلة نسبيا من الزمن ٠ فالتغيرات القصيرة الاجل فى حالة الطلب الزائد اذا ماتركت فانها تعرض نفسها فى شكل نفاذ للمخزون ، او فى نقص المعروض فى المحلات او فى صفوف طويلة من المستهلكين تنتظر الحصول على السلعة ٠ وفى فتره التوسع العام فى العروض فان هذه المسائل الاخيرة قد ينظر اليها على انها مسائل غير ملائمة ، ولما كانت تعتبر مؤقتة فانها يمكن ان تعامل على انها ذات اهمية ضئيلة ٠ بينما معدل نفاذ المخزون او طول كشف الاوامر او الطلبات قد ينظر اليهما على انهما يعطيان فى معظم الحالات مؤشرا على نقص العرض اوزيادة الطلب كما تفعل نسبة ثمن الفترة القصيرة الى النفقات(١)٠

وخلاصه القول ان للاقتصاد الاشتراكى المخطط قوانينه الخاصه التى تطورت مع تجارب التخطيط السوفيتى وغيرها ٠ ولسنا نريد ان نستغرق فى عرض قوانين التخطيط والعلاقات التى يثيرها ، فهذا موضوع مادة اخرى هى مادة التخطيط٠

على اننا نريد ان نخلص هنا الى انه فى اقتصاد تام ، ليس هناك مجال للشك فى ان الفارق العملى بين معدل سريع فى زيادة الانتاج وآخر بطىء ، اوبين عملية نموسهلة ثابته مقارنة بعملية متقلبه ، يمكن ان يحدث فارقا فى الرفاهية يقلل من اى ادعاء يمكن ان يسند لجهاز ثمن " مثالى " يضع المستهلك فى وضع امثل " فى خريطه سوائه " ٠

---

(١) فى موقف العرض والطلب لسلعة ما يتجاوز قدرا معينا ٠ وعلى اية حال فان الامر يعتبر واحدا فى الزمن الطويل ، سواء اكان ابقاء الثمن محتفظا بعلاقة عادية بالنفقه وبالطلب الزائد فى الزمن القصير ، يؤخذ كسبب لزيادة الناتج الى ان يختفى الطلب الزائد ، ام كان الثمن نفسه سوف يعدل تبعا للتغيرات فى الطلب فى الزمن القصير ، ويواءم الانتاج تبعا لذلك حتى ينخفض الثمن مرة ثانيه الى مستوى عادى ٠ ومهما كان التطبيق العملى فان من الواضح ان الموقف يعطى مؤشرات تعتبر حساسة بدرجة كافيه لتسجيل اى اخفاق جدى فى موازنة العرض مع تفضيلات المستهلكين ٠ وليس هناك شك كبير فى ان خطط انتاج الانواع المختلفه من السلع الاستهلاكية تتأثر فى المجال العملى بمؤشرات ترجع الى القوه النسبيه لطلب المستهلكين على الاشياء المختلفه ٠